



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### أولوية الأولويات:

### حالة الشعب

تشغل مواضيع مثل: السلم الأهلي، وحصر السلاح، والعدالة الانتقالية، والتحضير للمؤتمر الوطني، والحكومة الانتقالية، والتعددية السياسية والديمقراطية، والدستور المطلوب، والعلاقات الخارجية لسورية الجديدة، حيزاً مهماً من النقاش العام على مستوى السياسيين والمتقنين، وعلى المستوى الإعلامي. وهي جميعها، وبكل تأكيد، مواضيع مهمة لحاضر سورية ومستقبلها، وتشغل بال عموم السوريين، ولكنها مع ذلك لا تشكل في هذه اللحظة الهاجس الأكبر، والههم الأكبر بالنسبة للغالبية الساحقة منهم...

الوضع الاقتصادي المعيشي الصعب، والسعي الدؤوب الشاق وراء لقمة العيش، يحتل المساحة الأساسية في عقول وقلوب أكثر من 90% من السوريين الذين يناضلون نضالاً يومياً مريباً لتحصيل لقمة العيش، وإجار المواصلات وحبّة الدواء.

يمكن تلخيص العواقب الأساسية أمام إعادة إقلاع الاقتصاد السوري بالأمور التالية:

**أولاً:** الإرث السيئ لسلطة الأسد التي دمرت البلاد والعباد، وخربت قسماً هائلاً من البنى التحتية، وأنهكت الاقتصاد، وأفسدت جهاز الدولة، وفوق ذلك كله، فإن السياسات الليبرالية التي طبقتها النظام طوال 20 سنة الماضية، من رفع للدعم وخصخصة، وتدمير منهج لقطاع الدولة، وللقطاعات المنتجة كلها، ذلك كله وضع البلاد وأهلها في حالة شديدة الصعوبة.

**ثانياً:** استمرار العقوبات الغربية الإجرامية، والتي ما يزال تعليقها أو تخفيفها مجرد حديث إعلامي وسياسي، لم ينعكس بشكل حقيقي على أرض الواقع، ولا يجوز التعويل عليه؛ فالغرب مستمر بمشروعه المسمى «خطوة مقابل خطوة»، وما يزال يستخدم العقوبات كعصا فوق رأس السوريين والسلطات في سورية، كما استخدمها سابقاً، لتحقيق شروطه. والتجربة التاريخية مع العقوبات الغربية والأمريكية خاصة، تعلمنا أن الأمريكي لم يرفع بشكل كامل، أي عقوبات فرضها، على أي دولة من الدول، حتى وإن تغير نظامها، والعراق مثال حي على ذلك.

**ثالثاً:** لا تمتلك سورية اليوم سوقاً واحدة داخلية متصلة، فلم يجر حتى اللحظة الوصول إلى تفاهات كافية مع الشمال الشرقي، كما أن مناطق متعددة في سورية ما تزال خاضعة لسيطرة فصائل بعينها، تتحكم باقتصادها ومعاييرها رغم إعلانها الرسمي عن حل نفسها. ومعلوم أن وحدة البلاد، أي بلاد كانت، تتطلب بالضرورة وجود سوق واحدة تربط بين مختلف أرجائها، وتسمح لاقتصادها بأن يطلع ويثقف ويتقدم.

إن التعامل الجاد مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، لا يقل أهمية عن أي قضية أخرى من القضايا العامة، بل ويمكن القول: إنه اليوم يحتل مرتبة أولوية الأولويات؛ من جهة، لأن استمرار الوضع المعاشي السيئ، مضافاً إليه التخطيط الواضح في السياسات التي تتبعها الحكومة المؤقتة، بما في ذلك عمليات التسريح واسعة النطاق وغير المدروسة، والدفع باتجاه إنهاء أي دور اقتصادي واجتماعي مباشر للدولة، ابتداءً من الخبز ووصولاً إلى مختلف المفصل السيادية الأخرى، يعني فتح ثغرة كبيرة للتدخلات الخارجية، ولمحاولات تفجير السلم الأهلي، وإعادة إشعال الفتنة ولمحاولات التقسيم.

ومن جهة ثانية، فإنه ورغم أن السوريين يمكن أن يختلفوا على أشياء كثيرة بما يخص شكل الدولة والدستور وغيرها من القضايا، إلا أنهم بالتأكيد، يتفقون «على الأقل 90% منهم» المنهوبين الذين يعيشون تحت خط الفقر» على ضرورة النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين أوضاع الناس المعيشية، وإعادة إنتاج السوق الوطنية الواحدة.

التمركز على نقطة الاتفاق الجامعة هذه، كغيب ليس فقط بتحديد الأخطار الكبرى، ولكن أيضاً في تمهيد الطريق نحو استعادة وحدة البلاد وأهلها، ونحو تكريس السلم الأهلي، وفتح الباب لنقاش حقيقي وأخوي وسلمي حول القضايا المختلفة الأخرى.

إن ابتكار نموذج جديد للاقتصاد السوري، نموذج سوري بالدرجة الأولى، بعيداً عن أي وصفات جاهزة شرقية أو غربية، هو ضرورة قصوى اليوم، وهو إمكانية واقعية في الوقت نفسه؛ فالبلد غنية بخراتها وثرواتها ويمكنها الاعتماد على القيم المطلقة في اقتصادها، والتي لم يجر استثمارها طوال مئة عام الماضية، وهي قادرة على إعادة إقلاع الاقتصاد خلال سنوات قليلة، ودون اعتماد على مساعدات خارجية، أو انتظار للرأفة الغربية، ورأفة صندوق النقد والبنك الدوليين، التي لن تأتي مهما انتظرناها...

أولوية الأولويات هذه ينبغي أن تكون محور العمل الأساسي في المؤتمر الوطني، وفي الحكومة الانتقالية اللاحقة، إلى جانب القضايا الأخرى المطروحة على الساحة كلها...

## كان النهب وسيبقى شرارة للاستبداد:

## العدالة الاجتماعية كشرط للحرية

[12]

### شؤون عربية ودولية



أين يتجه ترامب؟

18

### شؤون محلية

تخفيض الدعم عن الخبز...  
سياسة وأدوات قديمة!

14

### سورية على الطريف الجديدة

الفقر  
يوحد السوريين

06

### شؤون عمالية

الطبقة العاملة السورية أمام  
مخاض صعب ولكنها ستجاوزه

02

# غضب عمالي «فيسبوكي»

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### الطبقة العاملة السورية أمام مخاض صعب ولكنها ستجاوزه

كثيراً ما كتبنا في جريدة قاسيون عن أوضاع الطبقة العاملة من حيث أجورها المتدنية جداً، وكثيراً ما كتبنا عن مجمل حقوقها المسلوبة بقوة الهيمنة وقوة القمع وقوة القوانين التي فصلت على مقاس قوى النهب لمنتوج عملها، والآن نرصد تحركاتها المختلفة بعد قرارات الفصل وإغلاق العديد من معامل القطاع العام وإرسال عمالها إلى الشارع لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل المتزايد عددهم مع تزايد تلك القرارات الجائرة بحقهم وحق معاملهم. كنا نؤكد في كتاباتنا الموجهة للطبقة العاملة ولكل العاملين بأجر بأن الطبقة العاملة السورية لن يتغير حالها طالما بقيت ممسوة من اليد التي توجعها، ونعني بذلك قدرتها على تنظيم نفسها وقدرتها على رد العدوان عليها، من خلال تلك الأدوات التي فرضت عليها ولم تستطع كسرهما أو إبعادهما أو تحييدهما إلى الآن، مما جعلها خاضعة رخوة جعلت العدو الطبقي يتمكن من السيطرة على حقوقها وأهمها حقها في العمل وحقها في أجر عادل يؤمن لها معيشة كريمة.

الطبقة العاملة، وهي تضم المكون الأكبر من حزب المنهوبين، لا بد لها أن تنشق طريقها الصعب والمعقد من أجل أن تكون طرفاً أساسياً فاعلاً في رسم مستقبل سورية الجديدة، وأن تكون حاضرة في الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي الجاري الآن، والذي سيجري بعد قليل، وهذا لن يتم إذا لم تستطع الطبقة العاملة إيجاد وتكوين تعبيرها السياسي والتنظيمي، القائم على تحديد وبلورة البرنامج المعبر عن مصالحها في مواجهة البرامج الأخرى، التي ستظهر حتماً وتحاول ركوب موجة التغيير التي يفترض أن تكون لصالح أغلبية الشعب السوري الذي عانى على مدار عقود وتحمل كل أشكال القمع والحرمان والتهجير والجوع. نحن في حزب الإرادة الشعبية كنا نشدد دائماً على دور الطبقة العاملة السورية في عملية التغيير المنشود لكسر الهيمنة والتسلط على مقدراتها، ونحن الآن أمام تلك اللحظة السياسية والاجتماعية التي ستتيح للطبقة العاملة السورية أن تكون طرفاً أساسياً في التغيير المطلوب، إذا ما تمكنت من تنظيم قواها، وهي قوى مهمة عبر العمل على تكوين جبهة عريضة متحالفة مع الطبقة العاملة تضم القوى الطبقية والمجتمعية المنهوبة عبر عقود، وتضم القوى السياسية المعبرة في برامجها ومواقفها عن مصالح العمال الجذرية. لقد قلنا في برنامجنا «يمثل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجها مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين ويناضل من أجل اعترافهم به كمثل لمصلحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين».

بدورنا سنناضل من أجل اعتراف الطبقة العاملة بنا كمثل لمصلحها ومن أجل تحقيق برنامجنا الذي هو برنامج حزب المنهوبين.



ما زالت تداعيات القرارات الصادرة بحق العاملين في القطاع العام، التي قامت بها حكومة تصريف الأعمال، مستمرة وتتصاعد يوماً بعد يوم، سواء داخل المؤسسات والمديريات والمعامل أو عبر الاحتجاجات الرمزية التي تخرج بشكل شبه يومي. وتبرز من جملة هذه التمركات نشاط الكثروني غزير عجت به صفحات التواصل الاجتماعي بشكل عام، والفيسبوك بشكل خاص، على شكل منشورات وتعليقات وردود، تحدثت عن مواقف أصحابها من إجراءات التسريح التعسفي لفئة من العمال، أو إنهاء عقودهم السنوية، أو إعطاء إجازات فورية غير مفهومة لمدة زمنية تراوحت بين 15 يوم وثلاثة أشهر، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي تشترك بكونها إجراءات غير قانونية، وغير مرتكزة على أسس ومعايير واضحة، أو أي ضوابط تحمي العمال، وتحافظ على حقوقهم، وسنحاول في هذه المادة استعراض عينات من التعليقات الفيسبوكية العمالية، التي يحاول من خلالها العمال إيصال صوتهم ومعاتنهم للجهات المعنية للتوقف عن محاربة العمال بلقمة عيشهم، والتراجع عن كل القرارات الجائرة بحقهم.

#### ■ فزح عمار

كل يوم تسريح جديد وكل يوم عمال عم ينقطع رزقها...

علق أحد العاملين المسرحين: «كل يوم تسريح جديد وكل يوم عمال عم ينقطع باب رزقها، وهي مو قدراة تأمن شي من معيشتها وما في حدا مهتم! العامل يلي صرله أكثر من عشر سنوات بيشتغل بضمير بيقلعوه من شغله بدون حتى ما يتوجهلو الشكر! وين القانون؟! وين الحقوق؟! وين الحكومة اللي المفروض تحميننا?!»

#### على أساس ارتحنا من الظلم وبين العدل؟

وفي تعليق تهكمي لأحد المعلقين ذكر الآتي: «التسريح صاير موضة هالسنة! كل يوم منسمع عن شركة أو مؤسسة سرحت عمالها. شو القصة؟ ولأ هلق صار العيب على الموظف إنه يشغل ويخلص شغله؟ ولا العيب بالدولة يلي ما عندها خطط ولا حلول، ومعلش هي الدولة أدري بمصلحتها «مو بمصلحة

الشعب السوري»، على أساس ارتحنا من الظلم وبين العدل؟»

#### موتجي الأسماء من فوق ويروح الصالح بالطالح...

وفي استغرابه بغياب أي معايير واضحة لعمليات التسريح علق أحدهم: «المفروض يتم تقييم العاملين من قبل لجان مختصة قائمة على أساس علمي، مو تجينا الأسماء جاهزة من فوق ويروح الصالح بالطالح، لازم يكون في تحقيق جدي وموضوعي بهي القضية، ليش ما في معايير واضحة للتسريح؟ ليش ما في تعويضات للعامل؟ ليش ما في رقابة على القرارات يلي عم تتأخذ بحقنا؟ الناس مو لعبة بايد المسؤولين، لازم يكون في عدالة».

#### هدول الناس

هنن ضحايا السلطة السابقة... وأشار أحد المتضامنين مع العمال المفصولين من عملهم إلى أن العمال كانوا ضحية للسلطة الساقطة، ويجب ألا يبقوا ضحية لقرارات الحكومة

الحالية وأورد بتعليقه: «هدول الناس هنن ضحايا السلطة الساقطة بسبب سلوكها ورفضها للحل السياسي يلي كان رح يوفر علينا كل هاد التعب ويحل كل المشاكل، ما لازم يصيرو هدول الناس ضحية لقرارات الاعتباطية والعشوائية تبع السلطة الحالية، لازم يتم حماية الفئات الأضعف بدل التقاوي عليهم، ولانم مراعاتهم وسماع صوتهم ومطالبهم».

أخيراً تأتي هذه التعليقات كانعكاس حقيقي للازمة العميقة التي يعيشها العمال السوريون اليوم في ظل الظلم الجائر، الذي يعانون منه اقتصادياً واجتماعياً ومعيشياً، دون أي معايير محددة أو حماية حقيقية للعامل، علماً أن هذه المشكلة ليست فردية وإنما انعكاس لازمة أعمق تتطلب حلولاً جذرية وسريعة، لأن الغضب العمالي الذي يظهر على منصات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك ليس مجرد تعبير عن سخط أي، وإنما هو دعوة حقيقية لتوحيد المطالب والعمل الجماعي من أجل تحقيق العدالة والكرامة للعمال.

## بين الصمت والفرح

تعتبر البطالة آفة اجتماعية اقتصادية نشأت مع النظام الرأسمالي، بينما لم تكن هذه الآفة موجودة كما نعرفها اليوم في المجتمعات واقتصاديات ما قبل الرأسمالية. فالبطالة تعني عدم حصول الفرد على فرصة عمل، وذلك بالرغم من توفر قدرته على العمل والبحث المستمر عنه، وتنتج هذه الآفة عند اختلال التوازن في سوق العمل بين طالبي العمل وفرص العمل المتاحة في هذا السوق. وهي تنتشر بشكل أساسي بين فئات الشباب القادرين على العمل، وتعد البطالة من الآفات الكبرى والرئيسية التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع.

### ■ نبيك عكام

لقد ساهم تدمير الكثير من المنشآت الاقتصادية الإنتاجية للقطاع الخاص وقطاع الدولة في البلاد، وهدم البيوت، والمؤسسات وتشريد ملايين السوريين، في ارتفاع نسب البطالة التي كانت تزداد يومياً بسبب السياسات الاقتصادية التي انتهجت من قبل السلطة البائدة منذ أواخر القرن الماضي، علماً أنه لا تتوفر إحصائيات حقيقية رسمية تدل على الواقع الفعلي للبطالة، حيث لا تتوفر أي سجلات لقطاع العمل غير المنظم والموجود عشوائياً في المدن المختلفة من البلاد. أما القطاع المنظم فمعظم سجلاته بما يتعلق بعدد العاملين غير دقيقة، هذا إضافة إلى عدم توثيق العمال الذين يتم فصلهم عن العمل ويصبحون في عداد العاطلين عن العمل. ومن جهة أخرى عدد الداخلين إلى سوق العمل أو الخارجين منه غير معروف. ورغم اختلاف الأرقام التي صدرت عن مختلف مراكز الدراسات الإحصائية الرسمية وغير الرسمية حول نسبة البطالة في سورية، لكنها تتفق جميعاً على أنها مرتفعة، وازدادت ارتفاعاً من خلال ضرب مختلف القطاعات: الإنتاجية



باب السوق على مصراعيه لمن هبّ ودبّ هناك عدد من مصانع القطاع الخاص قد توقفت، في قطاعات مهمة مثل النسيج، والألبسة، والغذائيات، والأدوية، وغيرها. واضطرت إلى تسريح العاملين لديها، أو إعطائهم إجازات بلا راتب. وهذا يساهم بارتفاع معدلات البطالة، وينذر بأخطار اجتماعية واقتصادية خطيرة، مثل زيادة معدلات الجريمة والتسول إضافة إلى الكساد الاقتصادي، وإعادة انفجار جديد للبلاد قد يكون أكثر خطورة.

بأجر مجز يوازي تكاليف معيشتهم، وصون أماكن عملهم، والانهاء من تلك السياسات التي كانت تضي بها السلطة البائدة. وضمان إمكانية كل طالب عمل في سوق العمل بتأمين الكسب وحمايته واحترامه، من خلال توفير كافة مستلزمات سوق العمل، لتحقيق توازن ما بين حاجات التنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي. وعود على بدء، فإن البطالة تشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة التخطيط في السياسات الاقتصادية ومحاولة فتح

المؤقتة، يعاني منها المجتمع بصمت، لكن تعلق مؤقتاً فرحة الناس بالخلص من طعم الفساد والاستبداد وإجرامها غير المسبوق تاريخياً، لكنها جاهزة للانفجار أية لحظة. وقد فعلت حسناً الحكومة المؤقتة بالعودة عن قراراتها حيال تسريح العمال في المؤسسات والوظائف المختلفة، تحت مبررات غير مدروسة، بحيث يمكننا القول إنه تسريح تعسفي، حيث راح فيه الصالح بالطالح، إن مصلحة العاملين بأجر هي حماية حقوقهم كافة، بما في ذلك المطالبة

من صناعة وزراعة، والخدمية من مواصلات وصحة وسياسة، وعمليات الخصخصة ومحاولات بيع قطاع الدولة بعد تخسيره المتعمد من قبل الطغمة الحاكمة البائدة وغير ذلك. كما ساهم ازدياد معدلات البطالة في البلاد، تصاعد وتيرة انفجار الأزمة، إضافة إلى الاستبداد والقمع الذي مارسته السلطة الطاغية الفارّة. إن ما يجري في أعماق المجتمع من مشاكل اجتماعية واقتصادية، سواء منها الموروثة من العهد البائد، أو الناتجة عن سياسات الحكومة

## الطبقة العاملة



### نيجيريا: إضراب عمال كهرباء

دخل عمال شركة توزيع كهرباء في مدينة كادونا النيجيرية في إضراب غير محدد المدة يوم الإثنين 4 شباط، حيث احتج العمال على الفصل الجماعي ومظالم أخرى، منها عدم دفع المعاشات التقاعدية المستحقة للمتقاعدين، وأدوات العمل غير الكافية، وعدم ترفيع العمال المستحقين، وعدم تنفيذ الحد الأدنى للأجور الوطنية لعام 2024، وتحسين الرعاية الاجتماعية للعمال. وأصر الاتحاد الوطني لعمال الكهرباء على أن الإدارة يجب أن تسحب قرارات الفصل الجماعي التعسفي لـ 900 عامل. وأضاف: «أخبرناهم أنه بمجرد سحب قرار الفصل، سنعيد إمدادات الطاقة على الفور. لكن الإدارة رفضت الاستماع واستمرت بدلاً من ذلك في اللعب بسبل عيش أعضائنا». أدى الإضراب إلى إغراق كادونا والولايات التابعة لها في الظلام، مما أثر على كل من السكان والشركات.



### الولايات المتحدة: عمال متاجر البقالة يكولورادو يبدؤون الإضراب

صوت عمال متاجر البقالة في كولورادو سبرينجز وبويبلو على تفويض الإضراب بأغلبية ساحقة. ووفقاً للنقابة، قام بالإضراب نحو 10000 عامل في 77 متجراً في كولورادو يوم الخميس 6 شباط. ويشمل ذلك عمال متاجر البقالة في مقاطعات أدامز وأراباهو وبرومفيلد ودينفر ودوغلاس وجيفرسون، وفي المتاجر في بولدر ولويسفيل. وانتقد اتحاد عمال الأغذية والتجارة المحلي «ممارسات العمل غير العادلة» وذلك بعد فشل كينغ سوبرز والنقابة في التوصل إلى اتفاق بشأن عقد جديد. حيث بدأت المفاوضات في شهر تشرين الأول الماضي واستمرت لعدة أشهر حتى تعثرت المفاوضات. وقد انتهت صلاحية العقد الحالي، الذي تم التصديق عليه بعد إضراب عام 2022.



### إيران: إضراب واحتجاج العمال والمتقاعدين

شهدت مدن إيرانية مختلفة، منها طهران وكرمانشاه وبوشهر وكرمان، يوم الثلاثاء 4 شباط 2025، موجة احتجاجات شعبية، حيث خرج عمال ومتقاعدون من أكثر من قطاع إلى الشوارع للمطالبة بحقوقهم، وضد الغلاء وتأخر الرواتب، وسوء الأوضاع المعيشية. وأغلقت العديد من المحلات التجارية تعبيراً عن الاستياء من ارتفاع أسعار السلع وانهيار قيمة العملة الوطنية، وارتفاع سعر الدولار غير المسبوق مما فاقم الأزمة المعيشية، مؤكدين رفضهم للسياسات الاقتصادية التي تزيد فقرهم بينما تتضخم ثروات قوى الفساد. وشارك في الاحتجاجات عمال شركة تكرير الغاز «فجر جم»، احتجاجاً على ضعف الأجور والتأخر المستمر في الرواتب. وكذلك المتقاعدون، احتجاجاً على تدني رواتبهم وتأخر مستحقاتهم المالية، وعمال محطة معالجة مياه الصرف الصحي، الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ أربعة أشهر.



### المغرب: نقابات العمال تدعو لإضراب عام

دعا الاتحاد المغربي للشغل إلى إضراب عام في القطاعين الخاص والعام، يومي الأربعاء والخميس 5 و6 من شباط الجاري، احتجاجاً على غلاء الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، وعلى القانون الجديد للإضراب. وأعلن الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل «الدعوة إلى إضراب عام وطني في القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة والخدمات والزراعة... وكذلك دعوة التجار والحرفيين إلى خوض هذا الإضراب احتجاجاً على السلوك الحكومي اللامسؤول تجاه الطبقة العاملة والحركة النقابية وعموم الفئات الشعبية». ووصف القانون الجديد للإضراب بأنه «قانون تراجع مخالف للدستور، ويضرب حقاً من حقوق الإنسان وهو حق الاحتجاج». وأضاف: «كل يوم نستيقظ على زيادة في الأسعار، وتقف الحكومة موقف المتفرج بإعطاء الضوء الأخضر للمضاربين وذوي المصالح وذوي الحظوة والمال على حساب الشعب المغربي».

# «تفضلوا أيها المستثمرون اليد العاملة عندنا رخيصة»



عندما يتم الحديث عن البطالة ويجري ربطها بالاستثمارات الداخلية والخارجية، فإن أول ما يقفز لتفكيرنا اليوم ليس صحة هذا الربط ودور الاستثمارات القادمة بتشغيل أعداد هائلة من العمالة المعطلة فسريراً فحسب، بل ونوع هذه الاستثمارات والقطاعات. هذا أولاً، وأما ثانياً؛ فما هي ضمانات حقوق هؤلاء العمال بوظائفهم الجديدة وعلى رأسها قيمة الأجور؟ فحالة البطالة التي تفاقمت في المجتمع أضعفت ملايين الأيدي العاملة، ويخشى أن يتم استغلال هذا الضعف لتبخيس أجورهم وهضم حقوقهم قبل أن يشتغلوا أصلاً، فرأس المال لن يرحمهم وسيكون حريصاً على تشغيلهم بأقل الكلف في حال تمكّن من ذلك، فكل ما يهمه بالأمس والغد مقدار الأرباح التي سيجنيها، وهذا أساساً ما سيجعله يستثمر وينتفع أو ينكفئ ويمتنع، ولطالما سمعنا من هنا أو هناك بأن ميزة «العمالة الرخيصة» توضع باعلى قائمة المغريات الجالبة للاستثمار الخارجي، ليكون حال لسان المسؤولين «تفضلوا أيها المستثمرون اليد العاملة عندنا رخيصة».

## ■ هاشم يعقوبي

### عمالنا ليست رخيصة بل نوعية

لنريد من مقدّمنا هذه أن نفهم بأننا ضد الاستثمار وإطلاق الإعمار وبناء الاقتصاد المنهار، رغم تحيزنا بالمقام الأول لرفع قدرة القطاع العام الحكومي وتمكينه ليكون الرفع الاقتصادي الأساس، وخاصة بالقطاعات السيادية والقطاعات الأكثر ربحاً، وتحيزنا بالمقام الثاني لرأس المال المحلي الوطني ودخوله بكامل إمكانياته وقواه المالية والإدارية والفنية على القطاعات الإنتاجية الكبرى والمتوسطة، ليكون شريكاً حقيقياً للقطاع العام ومتكاملاً معه، كونه موضوعياً ابن البلد وله حسابات وطنية تضاف لحساباته الربحية، ولأننا نعلم بأن الاستثمار الخارجي لا بد منه، وخاصة بمرحلة الإقلاع اقتصادياً واجتماعياً، وكى لا ندخل بعلوم الاقتصاد التي لها علومها واختصاصيوها سنتكفي بتوضيح هواجسنا العمالية التي تعني هواجسنا المعيشية واحتياجاتنا الأساسية، ويمكن تلخيصها بالسؤال عن الضمانات الواجب توفرها لحماية اليد العاملة والكادحة قبل البدء بالسياسات الخاصة بالاستثمار الموعود القادم، وتدفعه من الخارج، فليس من الصائب أن «نخس الناس أجورهم».

### الحلول المؤقتة

#### لا توقف نزيف اليد العاملة

من أسوأ ما تعرضت له البلاد خلال سنتين

الأزمة العجاف، ذلك الكم الهائل من نزيف الأيدي العاملة المهنية والفنية الخبيرة التي تضاف لخسارة هجرة العقول، وهي لا تقل أهمية عنها، لتصب لصالح أسواق العمل في عشرات الدول العربية والقارات الخمس. فأفرغت البلاد من تلك الكفاءات العلمية والعملية والفنية والمهنية. ولكن هذا النزيف لم يكن حكرًا على سنين الأزمة بل قبلها بكثير، ولو بنسبة أقل، فتاريخياً لم تشهد سورية سياسات حكومية توقف هذه الظاهرة، وإن نجحت في بعض الأحيان بحسرها قليلاً، فأغلب حالات الانحسار تلك كانت بفعل الخارج لا بفعل إجراءات اقتصادية حكومية. على كل حال فإن مقولة «أعظم ثروات البلاد هي الثروة البشرية» لصحيح بالمطلق، لكن ذلك يستدعي التعامل معه كثروة يجب الحفاظ عليها بالدرجة الأولى، وضمان استمراريتها وحقوقها الكاملة بالدرجة الثانية، والأولى تستدعي الثانية حكماً، وعليه فمن الواجب الدفاع عنها كالدفاع عن باقي الثروات، بل وأكثر فدعائم الوطن ترتكز على زنود وعقول هؤلاء أولاً، كل هذا لا يؤمن وقف النزيف فحسب بل هي كخيلة باستعادة مئات الآلاف من الأيدي العاملة المسافرة والمهاجرة التواقفة للعودة إلى بلادها ومربي صباها لتنتهي سنوات التيه القسري الذي لا يطاق.

### البطالة الواسعة ظاهرة تاريخية

تتفق جميع الاطراف على نسبة البطالة المخيفة اليوم، التي وصلت لمستويات كبيرة جداً لا يمكن إحصاؤها علمياً، ولكن يمكن ملامستها واقعياً وتقدير حجمها بسهولة ويسر، خاصة بعد جملة التطورات الأخيرة التي تلت سقوط سلطة النظام البائد، وهذا

لا يعني بأنها ظاهرة جديدة بل على العكس تماماً، جاءت نتيجة تراكمات سنوات وسنوات من سياسات اقتصادية اجتماعية متوحشة وهدامة، والتطورات الأخيرة زادت عليها بشكل واضح ومتسارع ونتيجة تأثير التراكمات السابقة التي لم يجر حلها أو الالتفات إليها من جهة، ونتيجة الانتقال المفاجئ للسلطة إلى حكومة تصريف الأعمال، التي ظهر جلياً عدم امتلاكها لنهج اقتصادي متكامل ولا برنامج عمل، من جهة أخرى، فملايين العاملين المعطلين قسرياً سابقاً زادت أعدادهم ملايين إضافية أخرى، يعانون من بطالة كلية أو جزئية، لا يمتلكون أدنى فكرة عن «بكرة شو مخيلهم»، مع أنهم يتابعون تصاريح يومية من المسؤولين تعدهم بالعمل الوفير والعيش الرغيد بمجرد أن بدأ الاستثمار الخارجي بالتوافد إلى البلاد للاستثمار فيها. وليس من الصعوبة رصد حال سوق العمل اليوم كمّاً ونوعاً ففرص العمل نادرة للغاية من حيث الكم، لكن هناك ظاهرة أخرى أيضاً تحتاج للرصد وهي تحول أعداد هائلة من الأيدي العاملة الفنية والعلمية والمهنية لأعمال خارج اختصاصاتهم بالكامل، أو عمل لا يحتاج إلى اختصاص بالاصل، كسائق سيارات الأجرة والميكرو باص والبيع على البسطات والأكشاك، وأعمال العتالة والفعالة وتنظيف البيوت، وغيرها من الأعمال التي لجأ إليها هؤلاء لعدم وجود عمل في اختصاصهم الذي يجيدونه ويبعدون فيه. فبتنا نرى محاسباً يشتغل نادلاً في مطعم، وعماله خياطة تشتغل بشطف أدراج الأبنية، وسكّاب معادن يشتغل على بسطة بنزين... وتدل هذه الأمثلة على بطالة جزئية نوعية لا يمكن حلها خارج الحلول العامة التي نأمل أن يبدأ مسارها عاجلاً غير آجل.

زادت أعداد العاملين المعطلين قسرياً ملايين إضافية في بطالة كلية أو جزئية ولا يعرفون «بكرة شو مخيلهم»

# إعادة العمال المفصولين تعسفاً خطوة إيجابية نحو تعزيز القطاع العام الصناعي



في خطوة لافتة، قررت وزارة الصناعة في حكومة تسيير الأعمال إعادة 8,100 عامل إلى مواقع عملهم في المعامل والمنشآت الصناعية التابعة لها. هذه الخطوة تحمل في طياتها دلالات عدة، سواء من حيث مراجعة القرارات السابقة التي أدت إلى تسريح هؤلاء العمال، أو من حيث إدراك الحكومة لأهمية العنصر البشري في استمرارية الإنتاج الصناعي.

كما يمكن أن تكون هذه الخطوة انعكاساً لتحويلات في سياسات وتوجهات الحكومة الحالية تجاه القطاع العام الصناعي، خصوصاً في ظل النقاش المستمر حول سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحريك الأسواق والخصخصة.

## أهمية القطاع العام الصناعي في سورية

يعد القطاع العام الصناعي ركيزة أساسية في الاقتصاد السوري، حيث يشمل الصناعات الثقيلة، والنسيجية، والصناعات الغذائية، والكيميائية، والمعدنية وغيرها. وتمتد أهميته كما يفترض أن تكون إلى عدة جوانب:

تأمين بعض المنتجات الاستراتيجية، مثل المواد الغذائية، الأدوية، والمنتجات الهندسية التي يحتاجها السوق المحلي، ما يقلل الاعتماد على الاستيراد.

تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الاقتصادي، ففي ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، لعب القطاع الصناعي العام دوراً رئيسياً في توفير الكثير من الاحتياجات الأساسية محلياً.

توفير فرص العمل، فهذا القطاع يشكل مصدراً مهماً لتوظيف العمالة، وإعادة العمال المفصولين يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الأسر السورية.

تحقيق التوازن في السوق، ففي ظل ارتفاع الأسعار نتيجة المضاربات في السوق من قبل

## دلالات إعادة العمال المسرّحين

تأتي هذه الخطوة في سياق قد يكون مرتبطاً بعدة عوامل، منها:

تصحيح قرارات التسريح السابقة، فربما أدركت الحكومة أن القرارات التي أدت إلى تسريح هذا العدد الكبير من العمال كانت مجحفة بحقهم، خاصة أنها لم تستند إلى أسس قانونية أو إدارية واضحة.

الاستجابة للضغوط الاجتماعية والعمالية، فمن الممكن أن تكون هذه الخطوة جاءت نتيجة الضغوط العمالية والشعبية، التي طالبت بإعادة العمال المسرّحين لضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية.

الحاجة إلى الخبرات لضمان استمرارية الإنتاج، فالقطاع الصناعي يعتمد بشكل أساسي على العمالة المدربة، وقد يكون نقص العمالة المؤهلة قد أثر سلباً على الإنتاجية، مما دفع الجهات المعنية إلى إعادة هؤلاء العمال لضمان استمرارية العمل بكفاءة.

تراجع التوجه نحو الخصخصة، فعلى مدى السنوات الماضية كان هناك توجه واضح من قبل السلطة الساقطة نحو تحرير الاقتصاد والانفتاح على القطاع الخاص، والسير نحو الخصخصة المباشرة وغير المباشرة، وهو

بحيث لا تكون الخصخصة على حساب العاملين ومصالح الدولة ذريعة لتصحيح اختلال هذا التوازن.

القطاع الخاص، يبقى القطاع العام أداة هامة لضبط الأسعار ومنع الاحتكار.

## ضرورة استكمال الخطوة وتوسيعها

على الرغم من إيجابية هذه الخطوة، إلا أنها غير كافية، ويجب أن تتبعها إجراءات إضافية تشمل الآتي:

إعادة جميع المفصولين تعسفاً في مختلف القطاعات، وليس فقط الصناعة.

ضمان استقرار العمالة، بحيث لا يتم اللجوء مجدداً إلى سياسات تسريح غير مدروسة.

دعم القطاع العام الصناعي عبر تحديث المصانع وتأمين المواد الأولية ومستلزمات إنتاجه وزيادة الرواتب لتحفيز العمال على الإنتاج.

تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص،

## خطوة في الاتجاه الصحيح

إن إعادة العمال المسرّحين خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها بحاجة إلى استكمال لضمان العدالة لجميع العاملين الذين فقدوا وظائفهم خلال الفترة القريبية الماضية دون مبرر واضح.

كما أنها قد تكون إشارة إيجابية إلى إعادة تقييم السياسات الاقتصادية لحكومة تسيير الأعمال، مما يفتح المجال لإعادة الاعتبار للقطاع العام الصناعي، ولدوره الهام مستقبلاً في بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام، وهو المطلوب وما يجب التأكيد عليه.

## التأثيرات السلبية لصرف عمال شركات الكهرباء في المحافظات



### التأثيرات على قطاع الكهرباء والخدمات العامة

يعتبر العمال المسرّحون من شركات الكهرباء في المحافظات العمود الفقري لقطاع الكهرباء، إذ يساهمون في أعمال الصيانة وإصلاح الأعطال وقراءة العدادات، وغيرها من المهام الأساسية. ومع غيابهم، قد تواجه الشبكة الكهربائية المزيد من الأعطال والتأخير في الصيانة، مما يؤدي إلى زيادة السوء المتمثل بانقطاع التيار الكهربائي، وتراجع جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

قد تعتقد حكومة تسيير الأعمال أن تسريح العمال سيوفر التكاليف، لكن على المدى الطويل، ستحتاج هذه الشركات إلى إعادة تعيين كوادر جديدة وتدريبها، مما يزيد من الأعباء المالية. كما أن تراجع أعمال الصيانة قد يؤدي إلى زيادة التلف في المعدات والبنية التحتية الكهربائية، ما يضاعف التكاليف لاحقاً.

الأساسية، مثل الغذاء والتعليم والصحة.

فقدان الوظيفة ليس مجرد مسألة مالية، بل يمتد ليؤثر على الحالة النفسية والاجتماعية للعمال المسرّحين وأسرهم. فالكثير منهم قد يواجهون الإحباط والافتقار، كما أن التوترات العائلية قد تتزايد نتيجة للضغوط الاقتصادية والمعيشية.

سيضطر العديد من العمال إلى البحث عن وظائف في قطاعات أخرى، في ظل نقص فرص العمل وندرتها، فالفرص البديلة غير متاحة، وسوق العمل في البلاد يعاني سلفاً من التشوه وعدم الاستقرار، ومع استمرار هذا النهج فإن التشوه سيزداد، وانعدام الاستقرار سيتعمق، ما يندرج بزيادة وتوسع وتعميق حال عدم الرضا المجتمعي، وبزيادة الاحتقان والغضب.

شهدت شركات الكهرباء في العديد من المحافظات موجة من الصرف الجماعي للعمال، ضمن إجراءات اتخذتها حكومة تصريف الأعمال كنهج معمم في مؤسسات وشركات القطاع العام، ما أدى إلى فقدان الآلاف من وظائفهم في الإدارات، والصيانة، وقراءة التأشير، وغيرهم.

ومع التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد، فإن هذه الخطوة ستحمل انعكاسات خطيرة على العمال المفصولين، وعلى استمرارية عمل قطاع الطاقة نفسه.

### التأثيرات على العمال المسرّحين

يشكل التسريح الجماعي، كالية عمل ونهج من قبل حكومة تصريف الأعمال، ضربة قاسية للعمال الذين يعتمدون على هذه الوظائف لإعالة أسرهم. فغياب مصدر الدخل يعرضهم لأزمات مالية خطيرة ويؤثر على قدرتهم على تأمين الاحتياجات

الاقتصادي أو الخدمي. فبدلاً من تسريح العمال، ينبغي البحث عن حلول أكثر استدامة، مثل إصلاح الفساد، وترشيد النفقات، وتحسين كفاءة العمل.

فالحفاظ على استقرار قطاع الكهرباء لا يعتمد فقط على السياسات الاقتصادية، بل يتطلب أيضاً رؤية شاملة تضع مصلحة العمال والمواطنين في صلب الاهتمام.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تقليص أعداد قارئي العدادات والمراقبين والفنيين، سيزيد من حالات التلاعب بالفواتير والتعدي على الشبكة، مما يؤثر سلباً على إيرادات شركات الكهرباء، وقد يخلق فجوة مالية يصعب ترميمها.

### الحلول الأكثر استدامة

يمثل صرف آلاف العمال من شركات الكهرباء خطوة تحمل أبعاداً خطيرة، سواء على المستوى الاجتماعي أو

# سورية على الطريق الجديدة...



مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الشابة على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرت البلاد من أهله، وظل الباقر فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأرقام الشابة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

## شو «طائفة الأغلبية»؟!؟



هي الفقراء والساعين وراء لقمة عيشهم. أما الثانية: فتضم أولئك الذين ينهبون الغنة الأولى ويعتاشون على دمائها وتعيبها. إدراك الأغلبية المفكرة لذلك يفرض عليهم توحيد صفوفهم والدفاع المشترك عن حياة كريمة، لكن المشكلة أنه بدلاً عن ذلك يجري إقناعهم بأنهم أعداء، وأن ما يجمع بينهم لا يتعدى بقعة من الأرض حشروا فيها حشراً، وهذا تحديداً ما حاول بشار الأسد الهارب زرعه في عقول الناس لعقود، فلو أدرك السوريون أن لصوص النظام كانوا ينهبونهم جميعاً دون تمييز فيما بينهم لأداروا بنادقهم إلى صدور اللصوص، بدلاً من صدور الفقراء أشباههم في الخنادق المقابلة. وإن فكرنا بالموضوع أكثر قليلاً، لتبين لنا أن ترسيخ الطائفية كان مسألة ضرورية لبشار الأسد ليغطي على فساده وفساد من حوله، وسلوك كهذا لم يكن يوماً حكراً على بشار الأسد دون غيره، بل كان أداة استخدمت كثيراً في التاريخ، وبأشكال متعددة، لتحقيق أعلى معدل من النهب وتعطيل قدرة الناس على المقاومة واسترداد حقوقها.

يكثُر في هذه الأثناء الحديث عن الأكثرية والأقلية، وهناك إقبال شديد على الإحصاء! ولا يمر يوم إلا ويسمع الواحد منا فكرة من هذا النوع. لكن إذا نزلنا إلى الشوارع في سورية من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها، نرى أن هناك درجة عالية من التشابه في ملامح الناس، وإذا أمعنا النظر أكثر في الوجوه، وتحديداً في أماكن الازدحام ومواقف الباصات، تكاد نشعر أننا ننظر إلى وجوهنا نفسها في المرأة... فما هو هذا الرابط العجيب بين هؤلاء كلهم؟ إنَّه سوء التغذية! فالفقر يتحول إلى قناع يغطي وجوه الناس، ويوحد ملامحهم وثيابهم، ففي سورية نجح بشار الأسد ونظامه في توحيد السوريين جميعاً تحت خط الفقر، ليتحول أكثر من 90% منهم إلى «طائفة» واحدة وهي «طائفة سوء التغذية».

هناك أشكال مختلفة لتقسيم الناس وتصنيفهم؛ الشكل البسيط هو فصلهم على أساس دياناتهم وطوائفهم وقومياتهم، لكن ظروف حياة الناس ومعاناتهم وطموحاتهم تؤكد أن في سورية «طائفتين» الأولى:

## الفقاعة الضيقة

هذا السلوك الإعلامي والسيطرة الشديدة على ما يخرج للناس ساهم لدرجة كبيرة بتعقيد المشهد على الأرض. والملق اليوم، أننا نشهد إلى حد كبير ملامح تشكل فقاعات جديدة تعزل من في داخلها عن الآخرين الموجودين في الفقاعات الأخرى؛ حتى يكاد الشخص يظن أن من يشاطره الرأي موجود، أما الآخرون فما هم إلا أشباح يشعر بهم ولا يراهم. ولكن إذا ما أردنا حقاً الخروج من اللحظة الحرجة التي نمر بها سالمين، علينا أن نستفيد من دروس الماضي ونكسر هذه الفقاعات، ونلتقي مع بعضنا البعض، ونحكي النوايا السيئة، ونستمع بقلوب وعقول مفتوحة دون أحكام مسبقة...

الاجتماعي وعشرات الإداعات والصحف ومحطات التلفزيون إلى مائكة واحدة ضخمة تروج أفكاراً محدودة بطرق ومستويات مختلفة، لكن ما لا يعرفه كثيرون، هو أن القنوات «المؤيدة» لم تسع للتأثير على جمهور «المعارضة» بل على العكس تماماً، كان هدفها الأساسي التأثير بـ «الموالاة» تحديداً بهدف التحكم بمواقفهم وسلوكهم، وكذلك الأمر بالنسبة للقنوات «المعارضة»، فالهدف كان نفس أي إمكانية تواصل حقيقي بين الفريقين المتحاربين، وشحن كل فريق ضد الآخر، وكان الشرط الوحيد للقاء الفريقين هو ضمن برامج تلفزيونية محددة أشبه بحلقات مصارعة يلتقي فيها أصحاب الآراء المتطرفة تحديداً، ويرمون بعضهم بالأكواب والكراسي.

عندما بدأت المظاهرات تخرج إلى الشوارع والساحات السورية، ظن الناس أن ما يفعلونه يصل، كما يريدون، إلى كل بيت، وأن الناس يرونهم أنقياء صادقين، بينما كانت وسائل الإعلام تعمل على هدف آخر تماماً؛ ففي سورية، لم يعتمد الناس على وسيلة إعلام جامعة ليعرفوا ما يجري حولهم، بل انقسمت وسائل الإعلام، وأصبحت هناك قنوات «مؤيدة» وقنوات «معارضة»، والمثير حقاً أنه مع كل يوم جديد، باتت مصادر المعلومات تضيق أكثر رغم تنوعها، فداخل سورية وفي مناطق سيطرة النظام مثلاً، عملت قوى الفساد على الهيمنة على الغالبية الساحقة من وسائل الإعلام، وتحولت مئات الصفحات على وسائل التواصل

## غالي بس طيب!



الخبز من 1500غ إلى 1200غ لكن للمفارقة شهد المواطنون تحسناً ملحوظاً في جودة الرغيف وطعمته، وهذا بلا شك أمر جيد، حيث شهدت السنوات السابقة تدهوراً كبيراً في جودة الخبز، لكن المشكلة الآن أن الغالبية العظمى من السوريين لا تزال في الفريق الذي يبحث عن كمية أكبر بسعر أرخص، وهؤلاء تخنقهم الغصة عندما يذوقون الرغيف الجديد، فهو يذكرهم بزمان مختلف، ولكنه يعني أيضاً الحاجة لكمية أكبر من المال لملء المعدة بالمنتج الأساسي، الذي بات مصدر الوقود والطاقة رقم 1 لأجساد السوريين المتعبة!

بالدجاج، ثم لاحقاً الدجاج بمرقته فقط، وكذلك الأمر لم يعد بالإمكان وضع اللوز والصنوبر فوق الفتة الشامية، واحتل مكانها الفستق المحمص في أحسن الأحوال، وبدأت البازيلاء تحتل محل الفستق الطبي وهكذا حتى أن أبسط الأشياء باتت بعيدة المنال، وأصبح سوق الجزورية في دمشق يبيع أنواع النكهات كلها، حتى أن استخدام الليمون الطبيعي أصبح شكلاً من أشكال البذخ! ما سبق يشرح لنا طبيعة النقاش الدائر حول رغيف الخبز «الجديد»، إذ أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً في 4 شباط الجاري يقضي بتخفيض وزن ربة

في سورية كان هناك نوعان من الناس، الأول: مستعد لأن يدفع أكثر مقابل أن يأكل طعاماً أطيب، والنوع الثاني: يفضل أن يأكل كمية أكبر بغض النظر عن الطعم! وليس من الصعب أن نعرف الفرق بين هذا وذاك، فضيقت الحال كان يعني أن الأولوية ليست للطعم بل للبحث عما يشبع العائلة ولا يكلف كثيراً. وخلال العقود الماضية، وتحديداً العقد الأخير، كان الحال يضيق أكثر وأكثر، والفقر يأسر عدداً أكبر من السوريين، ولم تبق إلى قلة قليلة قادرة على دفع تكلفة النكهة الباهظة، حتى أن المكونات التي تستخدم لتحضير الطعام التقليدي بدأت تتغير؛ فجرى استبدال اللحم

# الفقر يوحد السوريين

## لماذا نلتقي؟



العكس؛ فهم الأساس الذي يعول عليه للمرحلة القادمة، وإن لم يكونوا مشاركين في صناعة مستقبلهم، فإنهم سيجدون أنفسهم في المأزق السابق ذاته، يشاهدون من يتخذ القرارات باسمهم، ولهذا بالتحديد تكون مسألة دفع الناس للانخراط في العمل السياسي المنظم، بمثابة رسالة تنبيه، ودعوة للنظر للعمل السياسي بشكل جديد مختلف عن الأشكال المكروهة التي قدّمها حزب البعث، ففي بيت ياشوط في ريف اللاذقية قال أحد المشاركين في الندوة: إن حزب البعث كان يجبرنا على توقيع طلب الانتساب، ويأخذ منا النقود ثم يرسلنا إلى بيوتنا! ولا يمكن إلا أن نقول: إن هذا النمط كان سائداً بالفعل، وبالتالي، لم يدرك الناس معنى العمل السياسي الحقيقي، وظنوا أن السياسة ما هي إلا «رجس من عمل الشيطان»... لم يعلموا مثلاً أنها أداة للدفاع عن مصالحهم ولقمة عيشهم، ويمكنهم من خلال العمل السياسي المنظم أن يشكلوا واقعاً جديداً، ويؤمنوا مستقبل أولادهم! لذلك بالتحديد سنعمل دون ملل أو تعب للقاء مع السوريين أينما كانوا، لنشق نحن وهم وبالتعاون مع القوى والتجمعات الوطنية كلها طريق الخلاص الجماعي لسورية وأهلها، ولنسير عليه معاً إلى حيث ينبغي أن تكون.

منذ هروب بشار الأسد يعمل حزب الإرادة الشعبية بشكل أوسع من السابق على تنظيم لقاءات كثيرة وفي كل بقعة من بقاع سورية مع أكبر شريحة ممكنة من الناس، ونظم حتى اليوم لقاءات حضرها الآلاف في عدد كبير من المدن والقرى، كان آخرها ندوتين في مدينة وريف اللاذقية وأخرى في مدينة دمشق، وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذا النمط من النشاط هو نمط تقليدي ومكرر ومنافعه قليلة! لكن الواقع يقول غير ذلك تماماً.

فالمواضيع التي نحاول أن نناقشها مع الناس شديدة التنوع؛ مثل: الأوضاع المعاشية، وسبل الخروج من الوضع الصعب الذي نعيشه اليوم، مروراً بقضايا كبرى، مثل: كيفية توحيد السوريين واستعادة وحدة وسيادة بلادهم، وصولاً إلى نقاش المطلوب من المؤتمر الوطني واللجنة التحضيرية المزمع إنشاؤها، والدستور وشكل الدولة، وغيرها من المواضيع.

الهدف العميق من هذه النشاطات هو تحديداً قناعتنا بأن الطريق الوحيد الآمن للخروج مما نحن فيه، هو نقاش هذه المسائل كلها مع أوسع شريحة ممكنة، وتبادل وجهات النظر حولها، وذلك تحديداً لأن «الإرادة الشعبية» ينظر إلى السوريين لا بوصفهم جمهوراً من المتفرجين، بل على

## في ملف الاعتقال



كانت السلطة البائدة تملأ السجون بكل من عارضها، وبغض النظر عن شكل هذه المعارضة، حتى تحولت السجون في سورية إلى نقطة تجمع لمئات الآلاف من السوريين، حتى أصبح ملف المعتقلين واحداً من الملفات الأساسية، وكانت المطالبات لا تنقطع لإطلاق سراحهم. لكن سلطة بشار الأسد كانت تتعامل مع هؤلاء وعائلاتهم على أنهم موضوع للابتزاز، ولم تكن هناك نية حقيقية لعلاج هذه المشكلة، تماماً مثل ما لم تكن هناك أي نية للبدء بحل سياسي حقيقي.

في 8 كانون الأول فتحت أبواب السجون وخرج الآلاف من أقبية فروع الأمن ومن سجن صيدنايا وغيره، وبدا للوهلة الأولى كما لو أن المشكلة قد حلت بعد أن التزم الشمل أخيراً، لكن ظهرت أمامنا مشكلات جديدة، وهي أن المعتقلين، الذين حالقهم الحظ بالبقاء على قيد الحياة، خرجوا ليجدوا أنفسهم بلا عمل، وهم بحاجة إلى رعاية صحية ونفسية، وانضمت غالبيتهم إلى جيش العاطلين عن العمل في سورية، ليظهر مرة جديدة أن المشاكل في سورية شديدة الترابط، وإن كان بالإمكان حل بعضها جزئياً يظل من الواضح أن إنجاز المطلوب يحتاج العمل على القضايا كلها بشكل متوازن.

المشكلة الثانية، أو المأساة الكبرى الثانية، التي ظهرت مع فتح السجون، هي مأساة المفقودين الذين لم يعرف مصيرهم بعد، ولم يتم الحصول على وثائق وسجلات تسمح بمعرفة هل هم على قيد الحياة أم أنهم استشهدوا، وإذا كانوا قد استشهدوا

فأين هي جثامينهم...

هذه المأساة المستمرة، هي ألم متواصل يعتصر قلوب عشرات الآلاف، وربما أكثر، من الأمهات السوريات، اللواتي ما يزال الحزن يجثم على صدورهن ويقض مضاجعهن. وربما من المحق القول: إن هذا النوع من الألم بالتحديد، هو ألم لا علاج له؛ فلا يعوض الأم عن ابنها أي شيء في هذا العالم... ولكن مع ذلك، فإن هذا الألم يمكن تخفيفه وتسكينه، عبر استمرار العمل على البحث عن نهاية واضحة للقصاص الفردية كلها، وعبر العمل على ملفات العدالة بشكل مدروس يهدف إلى تنظيف الجراح، وصولاً لإغلاقها، وليس عبر تعميق الجراح وتلويثها.

وربما أهم من ذلك كله، أن تشعر الأمهات بأن دماء أولادهن لم تذهب هباءً، بل كانت الأساس في بناء بلاد عزيزة كريمة قوية يسودها الحب والوثام والسلام والتعاون بين أهلها؛ فالمرأة السورية، كانت وما تزال، معادية للقتل والاقتتال، وجانحة إلى السلم والتفاهم والتعقل والحكمة، لأنها هي بالذات، وخلافاً لقسم كبير من الرجال، تعلم أكثر من غيرها أي نوع عذاب يخلفه فقد الأحبة... أهم ما يمكن أن نقدمه كسوريين لأمهات الشهداء والمعتقلين المفقودين والمغييبين، هو أن نحفظ السلم الأهلي، وأن نعيد بناء البلاد حرة عزيزة كريمة موحدة، كما اشتهاها أبناؤهم وبذلوا من أجلها أقصى ما يمكن أن يبذله إنسان: روحه!



# انخفاض أسعار المحروقات بلا فائدة تذكر



في مشهد بات مألوفاً لدى السوريين، شهدت الأسواق خلال الأيام الماضية انخفاضاً ملحوظاً في أسعار المحروقات، إلى جانب تراجع سعر صرف الدولار إلى مستويات غير متوقعة، ما كان يفترض أن ينعكس إيجابياً على تكاليف المعيشة.

رقابية صارمة فتح المجال أمام السائقين وأصحاب وسائل النقل للاستمرار في فرض أجور مرتفعة، بحجة ارتفاع تكاليف التشغيل وعدم توفر المحروقات بالسعر المدعوم بشكل كافٍ.

إلا أن الواقع جاء مغايراً تماماً، حيث لم تشهد أسعار السلع والخدمات الأساسية أي انخفاض يذكر، فيما بقيت بعض التكاليف مثل المواصلات وتسيير «الأمبيرات» على حالها، وكان هذه الانخفاضات لم تحدث أصلاً.

## «الأمبيرات» باقية على حالها رغم تراجع أسعار الوقود

إلى جانب أزمة النقل، ما زالت تسعيرة «الأمبيرات» التي يعتمد عليها كثير من السوريين كمصدر بديل للكهرباء عند انقطاع التيار الكهربائي، مرتفعة جداً رغم انخفاض أسعار المازوت المستخدم في تشغيل المولدات.

فلا يزال سعر الكيلوواط الساعي ثابتاً عند 15,000 - 16,000 ل.س، ما يشكل عبئاً إضافياً على العائلات التي تجد نفسها مضطرة لدفع مبالغ طائلة للحصول على الكهرباء، في ظل غياب حلول بديلة كافية من قبل الجهات المعنية.

## أين المشكلة؟ ولماذا لا تنخفض الأسعار؟

المشكلة الأساسية تكمن في غياب جهة حكومية ناظمة تتحكم في ضبط تكاليف الخدمات الأساسية، وتفرض أسعاراً عادلة تتماشى مع تغيرات السوق. ففي ظل انعدام الرقابة الفعالة، يبقى التسعير خاضعاً لمصالح الأفراد وأصحاب الأنشطة التجارية، الذين يفضلون الحفاظ على معدلات

## المواصلات... عبء ثقيل رغم انخفاض المحروقات

تعكس تكاليف النقل العام هذا الاختلال الصارخ في آليات التسعير، إذ ما زال السوريون يدفعون مبالغ طائلة للتنقل، حتى بعد انخفاض أسعار المحروقات.

فأجرة النقل داخل العاصمة لم تنخفض وبقيت بواقع 4000 ليرة للسفرة، وقد وصلت أجرة بعض الخطوط من الريف إلى المدينة في منطقة القلمون إلى 25,000 ل.س للرحلة الواحدة، أي ما يعادل 50,000 ل.س يومياً للذهاب والإياب، دون احتساب تكاليف التنقل داخل المدينة نفسها.

هذه الأرقام تعني أن بعض الطلاب والموظفين في المناطق البعيدة يضطرون لدفع نحو 60,000 ل.س يومياً فقط للمواصلات، ما يشكل عبئاً مالياً هائلاً، خاصة للطلاب الذين بدأوا امتحاناتهم مؤخراً، حيث قد تصل تكاليف المواصلات خلال فترة الامتحانات إلى نصف مليون ليرة سورية لكل طالب جامعي.

هذا الواقع يعكس خللاً واضحاً في عملية التسعير، حيث كان من المفترض أن تنخفض أجور النقل بشكل يتناسب مع انخفاض تكلفة الوقود، إلا أن غياب آلية

بأية فائدة تُذكر للمواطن السوري، حيث بقيت تكاليف المعيشة مرتفعة دون أي تحسن ملموس. وبينما يستمر هذا الخلل في التسعير، يجد السوريون أنفسهم مضطرين للتكيف مع واقع اقتصادي يزداد تعقيداً مع عجزهم عن ذلك، بسبب غياب الحلول التنظيمية التي من شأنها أن تحقق توازناً بين تكاليف الخدمات ودخل المواطنين.

الأمر اليوم لم يعد متعلقاً بانخفاض سعر الدولار أو المحروقات فحسب، بل بغياب منظومة رقابية عادلة تضع حداً لجشع المستفيدين من الأزمات الاقتصادية.

ربح مرتفعة حتى بعد انخفاض التكاليف التشغيلية.

يحتاج السوريون إلى سياسات واضحة لتنظيم الأسعار، بحيث يتم تحديد أجور النقل، وأسعار الكهرباء من «الأمبيرات»، وغيرها من الخدمات، بناءً على معايير واقعية تأخذ في الاعتبار التكلفة الفعلية وهوامش الربح المعقولة، بدلاً من تركها لعوامل السوق الاستغلالية وغير المنضبطة التي تزيد من الأعباء على المواطنين.

## غياب الحلول التنظيمية العادلة

يبدو أن انخفاض أسعار المحروقات لم يأت

## تخفيض الدعم عن الخبز... سياسة وأدوات قديمة!



أضعفت دور الدولة الاجتماعي تجاه الفئات الأكثر ضعفاً، من دون تقديم أي بدائل حقيقية لدعم هذه الأسر أو تحسين أوضاعها الاقتصادية.

**الانعكاسات... فقر متزايد واستنزاف إضافي للقدرة الشرائية**  
لا يمكن النظر إلى تخفيض وزن ربة الخبز بمعزل عن بقية السياسات الاقتصادية التي أدت إلى تآكل القدرة الشرائية للسوريين. فارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع الدعم الحكومي، وغياب سياسات اقتصادية فعالة لتعويض المواطنين، كلها عوامل تدفع بالمزيد من العائلات إلى حافة الفقر المدقع والجوع.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخبز، وبالتالي زيادة الضغط على الأفران وارتفاع معدلات الاستغلال في السوق السوداء التي يتحكم فيها تجار الأزمة، ما يزيد من معاناة المواطنين ويعزز من أرباح المحتكرين الذين لطالما استفادوا من السياسات غير المدروسة.

كمقياس للسعر، متجاهلة أن القيمة الغذائية للخبز تتحدد بالوزن وليس بالعدد.

فقبل القرار، كان وزن الرغيف الواحد 125 غراماً، أما الآن فقد انخفض إلى 100 غرام، مما يعني أن العائلة السورية ستضطر إلى زيادة استهلاكها بعدد الأرغفة بنسبة 20% لتعويض الفاقد الغذائي.

هذا القرار لا يراعي الواقع الاقتصادي والمعيشي الصعب، حيث تعاني معظم الأسر من انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل غير مسبوق.

## رفع سعر الخبز بنسبة 25% بأسلوب غير مباشر

عند قياس التغيير بناءً على الوزن، نجد أن سعر الكيلوغرام من الخبز ارتفع من 2666 ليرة سورية إلى 3333 ليرة سورية، أي بنسبة 25%، ما يعني تحميل الأسر السورية تكاليف إضافية في تأمين قوتها الأساسي.

هذا القرار يأتي استكمالاً لنهج سياسات السلطة الساقطة التي

في خطوة أثارت استياءً واسعاً، أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة تصريف الأعمال السورية قراراً يقضي بتخفيض وزن ربة الخبز إلى 1200 غرام بدلاً من 1500 غرام، مع الإبقاء على عدد الأرغفة عند 12 رغيفاً وبسعر 4000 ليرة سورية.

هذه الخطوة، رغم أنها لا ترفع السعر بشكل مباشر، ولكنها تؤدي عملياً إلى زيادة كلفة الخبز على المواطنين، عبر تقليل الكمية المقدمة بنفس السعر، وهي حيلة تكررت في سياسات السلطة الساقطة التي اتخذت إجراءات مماثلة تحت ذرائع مختلفة، كالبطاقة الذكية التي كانت في حقيقتها وسيلة لتخفيض الدعم التدريجي.

## القيمة الغذائية تقاس بالوزن وليس بعدد الأرغفة!

يبدو أن حكومة تصريف الأعمال تعتمد على معيار عدد الأرغفة

التفكير في العواقب الاجتماعية والاقتصادية.

فهذه الإجراءات لا تؤدي إلا إلى تعزيز الفقر، وزيادة معاناة الأسر، وتقليص قدرة المواطنين على تأمين حاجاتهم الأساسية، مما يجعل الوضع أكثر تآزماً، في وقت كان يفترض بحكومة تسيير الأعمال أن تقدم حلولاً تخفف الأعباء لا أن تزيدها!

## استمرار نهج الإفكار دون حلول حقيقية

ما يحدث اليوم في ملف الخبز ليس سوى امتداد للسياسات الاقتصادية الظالمة للسلطة الساقطة التي أرهقت السوريين خلال العقود والسنوات الماضية، عبر تقليص الدعم بطريقة مباشرة وغير مباشرة، دون



# الاعتداء على الكادر الطبي... مخاطر الظاهرة ونتائجها السلبية!



تزايدت في الفترة الأخيرة حالات الاعتداء على الكوادر الطبية في المشافي، حيث يتعرض الأطباء والممرضون للضرب والإهانة من قبل بعض ذوي المرضى، وذلك في ظل غياب إجراءات صارمة لحمايتهم. هذه الظاهرة تنعكس سلباً على القطاع الصحي، وتخلق بيئة غير آمنة للعاملين فيه، مما يستدعي تسليط الضوء على أسبابها وتداعياتها السلبية.

## أسباب تفشي الظاهرة

هناك العديد من الأسباب المتشابكة لتفشي هذه الظاهرة، منها:

غياب الأمن في المنشآت الطبية، حيث تعاني المستشفيات من ضعف الإجراءات الأمنية وعدم وجود آليات لحماية الطواقم الطبية عند حدوث اعتداءات.

تدهور الوضع الصحي وتزايد الضغط النفسي، فالنقص في الموارد الطبية، ونقص المستلزمات الطبية والأدوية، بالتوازي مع زيادة الأزدحام في المشافي يؤدي إلى شعور ذوي المرضى بالإحباط، مما يدفع بعضهم إلى ردود فعل عنيفة.

ضعف القوانين الرادعة، وعدم وجود عقوبات صارمة أو التساهل بتطبيق القانون بفاعلية، يشجع على تكرار الاعتداءات.

نقص التوعية المجتمعية، فبعض الأفراد يجهلون دور الكادر الطبي، ويحملونه مسؤولية فشل العلاج، أو تدهور حالة المريض.

## التداعيات السلبية لاستمرار الاعتداءات

يمكن إيراد الكثير من السلبيات بحال استمرار هذه الظاهرة السلبية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

مزيد من التهور في جودة الخدمات الطبية، فعندما يشعر الكادر الطبي بعدم الأمان، فإن ذلك سينعكس سلباً على أدائهم المهني ويقلل من جودة الرعاية الصحية.

تزايد هجرة الأطباء والكفاءات، فالخوف من التعرض للعنف يدفع العديد من الأطباء إلى هجرة العمل في القطاع الصحي العام، أو مغادرة البلاد بحثاً عن بيئة عمل أكثر أمناً.

تفاقم نقص الكوادر الطبية، فعزوف الأطباء عن العمل في المستشفيات التي تشهد اعتداءات متكررة سيؤدي إلى نقص عدد الكادر الطبي فيها، مما يزيد الضغط على البقية الموجودين ويؤثر على الخدمات الصحية. خلق بيئة عمل غير مستقرة، فانتشار العنف يتسبب في زرع الخوف والتوتر بين العاملين في المجال الطبي، مما يجعلهم أقل قدرة على التركيز في أداء مهامهم.

تشوه وتفكك العلاقة بين المرضى والطواقم الطبية، فعندما تتحول المشافي إلى ساحات للعنف، ستترجع ثقة المرضى بالأطباء والعكس صحيح، مما يضعف ويشوه التواصل ويؤثر سلباً على العلاج.

## المطلوب لمواجهة الظاهرة

لا يمكن اختصار المطلوب بالتعهد بوضع مخفر في مشفى واحد، كما ورد من أنباء على ضوء تفشي الظاهرة، والحديث الرسمي عن إعادة مخفر مشفى دمشق الوطني فقط، حيث يمكن اختصار المطلوب العاجل بما يلي:

تعزيز الحماية الأمنية في كل المشافي العامة، وضرورة تعيين عناصر أمن مدربين داخلها لمنع الاعتداءات والتدخل عند حدوث أي شغب.

تشديد العقوبات وفرض قوانين صارمة بحق المعتدين، بما يضمن ردع أي محاولات اعتداء مستقبلية.

رفع مستوى التوعية المجتمعية من خلال تنظيم حملات لهذه الغاية، وخاصة حول أهمية احترام الكادر الطبي ودوره الحيوي في إنقاذ الأرواح.

تعزيز ثقافة الحوار، وتشجيع ذوي المرضى على تقديم شكاوى رسمية بدلاً من اللجوء إلى العنف عند الشعور بالتقصير الطبي. تحسين ظروف العمل، من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للأطباء والممرضين، بما في ذلك تقليل ضغط العمل وتحسين الإمكانيات الطبية.

## خلاصة القول

لا يمكن تحقيق نظام صحي متكامل دون

توفير بيئة آمنة للطواقم الطبية، فاستمرار الاعتداءات على الأطباء والممرضين سيؤدي إلى تدهور مستوى الرعاية الصحية في المشافي العامة. على ذلك، يجب على الجهات المعنية التدخل بحزم، ووضع حد لهذه الظاهرة السلبية من خلال سن قوانين أكثر صرامة وتعزيز الحماية داخل المستشفيات، إضافة إلى نشر الوعي بين المواطنين حول ضرورة احترام الكوادر الطبية ودورها في خدمة المجتمع.

## أزمة الكوادر الطبية بين الحاجة إلى الدعم الخارجي وإهمال الكفاءات المحلية



الملائمة للعمل والاستقرار. فالحل الحقيقي لأزمة القطاع الصحي يبدأ في الاستثمار في الكادر الطبي المحلي لضمان استمرارية تقديم الرعاية الصحية للمواطنين دون استمرار الحاجة إلى المساعدة الخارجية، ولا ينتهي بضرورة تأمين المستلزمات والتجهيزات وتأهيل البنية التحتية للمنشآت الصحية العامة، مشافي ومراكز صحية ومستوصفات، لتحسين خدماتها واستدامتها.

الكوادر الطبية فقط، بل هي انعكاس ونتيجة لجملة من السياسات المحجفة، الإدارية والاقتصادية والمالية والأجورية والتعليمية، والتي تحتاج إلى إصلاح وتغيير جذري، وخاصة سياسات تخفيض الإنفاق العام والسياسات الأجورية الظالمة. فالاعتماد على وجود فرق طبية أجنبية قد يخفف من الأزمة مؤقتاً، لكنه ليس بديلاً عن دعم الكفاءات والخبرات المحلية التي يمكنها سد الفجوة إذا توفرت لها الظروف

الصحي في المرحلة الراهنة، لكنه يثير تساؤلات حول مدى اعتماد سورية على الدعم الخارجي بدلاً من إصلاح المشاكل الداخلية التي أدت وتؤدي إلى نقص الكوادر. بدلاً من الاكتفاء بالاستعانة بفرق طبية أجنبية، ربما من الضروري وضع استراتيجيات لتحسين أوضاع الأطباء والممرضين المحليين من خلال:

رفع الرواتب وتقديم حوافز مجزية لتشجيع الأطباء والكادر الطبي على البقاء والعمل داخل البلاد.

تحسين بيئة العمل عبر توفير المستلزمات الصحية والتجهيزات الطبية الحديثة، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية في المستشفيات والمراكز الصحية العامة.

إطلاق برامج تدريب وتطوير مستدامة للكوادر الطبية، وخاصة الشباب، وتأمين فرص للتخصص داخل البلاد بدلاً من دفعهم إلى الهجرة.

## الحاجة إلى الحلول المستدامة

إن أزمة القطاع الصحي في سورية ليست مستجدة، فهي مزمّنة منذ عقود، وهي لا تقتصر على نقص

ضعف الرواتب وانعدام الحوافز، فالأجور التي يتقاضاها العاملون في المجال الصحي «أطباء- ممرضون- مخبريون- فنيون...» داخل القطاع العام الصحي تعتبر متدنية جداً مقارنة بالمتطلبات المعيشية المرتفعة، مما يدفع هؤلاء، وخاصة الأطباء، إلى البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص أو الهجرة إلى الخارج.

الظروف القاسية وسوء بيئة العمل، فالمستشفيات تعاني من نقص في المعدات والتجهيزات الطبية، بالإضافة إلى غياب الدعم اللوجستي، ما يجعل العمل في هذا القطاع مرهقاً وغير مجزٍ مهنيًا.

عدم وجود خطط لاستقطاب الكوادر الطبية الشابة، فمعظم خريجي كليات الطب والمعاهد الصحية يفضلون التوجه نحو التخصصات التي تتيح لهم السفر إلى الخارج بسبب غياب التشجيع الرسمي للعمل في المستشفيات والمراكز الصحية العامة.

## الدعم الخارجي...

### حل مؤقت أم بديل دائم؟

قد يكون وصول فريق طبي سعودي خطوة إيجابية مؤقتة لدعم القطاع

وصل إلى دمشق فريق طبي سعودي للمساهمة في دعم القطاع الصحي، في خطوة تأتي استجابة لنقص الكوادر الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية العامة. لا شك أن أي دعم خارجي يمكن أن يخفف من حدة الأزمة التي يعانيها هذا القطاع منذ سنوات، إلا أن هذه الخطوة تسلط الضوء على إشكالية أعمق تتعلق بإهمال الكفاءات المحلية وعدم توفير بيئة عمل جاذبة للأطباء والممرضين السوريين.

## القطاع الصحي معاناة مستمرة

تعاني المستشفيات والمراكز الصحية العامة في سورية من تدهور مستمر بسبب نقص الكوادر الطبية، سواء بسبب الهجرة أو انخفاض أعداد الخريجين الراغبين في العمل داخل البلاد.

فعلی الرغم من وجود كفاءات محلية قادرة على تغطية هذا العجز، إلا أن عزوف الكثير من الأطباء عن العمل في القطاع العام يعود إلى أسباب عدة، أبرزها:

# البسطات في دمشق الملاذ الأخير في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية



تشهد شوارع دمشق انتشاراً غير مسبوق للبسطات، التي أصبحت مصدر رزق لعدد كبير من المواطنين، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد. فقد باتت هذه الظاهرة تعكس واقعاً اقتصادياً ومعيشياً مازوماً، حيث لم يعد أمام العاطلين عن العمل والمتزايدين منهم سوى اللجوء إلى هذه الوسيلة لتأمين قوت يومهم. لكن رغم ذلك، فإن هذا الحل المؤقت لا يوفر حياة كريمة للعاملين به، بل يفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.

## أسباب انتشار البسطات

يرجع الانتشار الكثيف للبسطات في دمشق إلى عدة أسباب، أهمها: تدهور الأوضاع الاقتصادية، فمع توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية، تقلصت فرص العمل بشكل كبير، مما دفع العاطلين عن العمل إلى البحث عن أي مصدر دخل متاح. ارتفاع معدلات البطالة، والذي تزايد مع حملات الفصل التعسفي من العمل في الجهات العامة، فمع غياب فرص التوظيف، باتت البسطات خياراً وحييداً لكثير من الأفراد غير القادرين على إيجاد عمل في القطاعات التقليدية شبه المتوقفة. غياب الدعم الاجتماعي والاقتصادي، حيث لم تقدم السياسات الحكومية بدائل حقيقية لاستيعاب الأيدي العاملة، مما جعل العمل الحر في الشوارع الملاذ الأخير للكثيرين. الاستثمار غير المباشر في البسطات، فرغم أن بعض العاملين في البسطات يملكونها، لكن الغالبية العظمى يعملون كموظفين لدى أشخاص آخرين، وبرواتب زهيدة تعتمد على حجم المبيعات، مما يفاقم الأزمة الاقتصادية لديهم.

فترجع أسباب انتشار البسطات إلى عدة أسباب، أهمها: تدهور الأوضاع الاقتصادية، فمع توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية، تقلصت فرص العمل بشكل كبير، مما دفع العاطلين عن العمل إلى البحث عن أي مصدر دخل متاح. ارتفاع معدلات البطالة، والذي تزايد مع حملات الفصل التعسفي من العمل في الجهات العامة، فمع غياب فرص التوظيف، باتت البسطات خياراً وحييداً لكثير من الأفراد غير القادرين على إيجاد عمل في القطاعات التقليدية شبه المتوقفة. غياب الدعم الاجتماعي والاقتصادي، حيث لم تقدم السياسات الحكومية بدائل حقيقية لاستيعاب الأيدي العاملة، مما جعل العمل الحر في الشوارع الملاذ الأخير للكثيرين. الاستثمار غير المباشر في البسطات، فرغم أن بعض العاملين في البسطات يملكونها، لكن الغالبية العظمى يعملون كموظفين لدى أشخاص آخرين، وبرواتب زهيدة تعتمد على حجم المبيعات، مما يفاقم الأزمة الاقتصادية لديهم.

## النتائج والآثار المترتبة على انتشار البسطات

التأثير السلبي الأول اقتصادي ويتمثل بداية بتراجع الإنتاجية، فمع انتقال جزء كبير من القوى العاملة نحو الأعمال الهامشية وغير المنظمة، تتراجع الإنتاجية في القطاعات الأساسية مثل الصناعة والزراعة. بالتوازي مع ذلك ينخفض الدخل، فعلى الرغم من أن البسطات توفر دخلاً مؤقتاً، إلا أن هذا الدخل غالباً ما يكون محدوداً وغير كاف لتأمين متطلبات المعيشة الأساسية. ومع تزايد أعداد البسطات تزيد معها التنافسية غير العادلة،

## الطول الممكنة

نعم هناك حلول ممكنة، لكنها متشابكة، ويجب أن يكون العمل عليها بالتوازي من قبل الحكومة، وذلك من خلال الآتي: تنشيط القطاعات الاقتصادية التقليدية من خلال التركيز على إعادة إحياء القطاعات الصناعية والزراعية «العام والخاص»، فهذه القطاعات توفر فرص عمل دائمة ومستقرة. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع رواد الأعمال على إنشاء مشروعاتهم برعاية رسمية بدلاً من العمل العشوائي في الشوارع.

## الحل الجذري بفرص العمل المستدامة

إن انتشار البسطات في شوارع دمشق يعد انعكاساً واضحاً للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد. فرغم أنها أصبحت مصدر رزق للكثيرين، إلا أنها لا تقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة، بل تزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، فإن الحل الجذري لهذه الظاهرة يكمن في إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل مستدامة، ودعم المشاريع الصغيرة التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

إصلاح السياسات الاقتصادية بحيث تحد من زج المزيد من العاطلين عن العمل في سوق البطالة، فمن المفترض أن تكون هناك سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة تراعي حجم البطالة الكبير وتوفر فرص عمل بديلة تتناسب مع احتياجات السوق. أخيراً تنظيم عمل البسطات بدلاً من محاربتها بشكل مباشر، وذلك ضمن أسواق وأماكن محددة لتخفيف عشوائيتها وانفلاتها، وتخفيض الأثر السلبي على حركة السير والشكل الحضاري للمدينة، وبعيد تسهل مراقبتها وخاصة ناحية الاستغلال التجاري غير المشروع، مثل التهريب أو بيع المنتجات غير المرخصة.

# استئناف العمل في المحاكم وضرورة استكمال الإجراءات المساندة



أعلنت وزارة العدل في حكومة تصريف الأعمال السورية عن استئناف العمل في المحاكم كافة، مع توجيه الجهات المختصة إلى متابعة قيد جميع الدعاوى والطعون والنظر فيها، بالإضافة إلى تنفيذ الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ وفق القوانين النافذة.

ورغم أهمية هذا القرار في إعادة عجلة القضاء إلى الدوران، إلا أن أثره العملي سيظل محدوداً ما لم تتخذ إجراءات موازية تضمن تفعيل مختلف المؤسسات الداعمة للعمل القضائي.

## عوائق التنفيذ وضرورة استكمال الإجراءات

بحسب بعض الحقوقيين والمحامين فلكي يكون القرار منتجاً لأثاره المرجوة، لا بد من تفعيل الجهات المرتبطة بالعملية القضائية، ومنها: مديريات المصالح العقارية، لتسهيل وضع إشارات الدعاوى على العقارات، وتنفيذ إجراءات نقل الملكية وفق الأحكام القضائية الصادرة، بالإضافة إلى تزويد المحاكم بالمخططات العقارية والمستندات المطلوبة لإثبات الملكية.

مديريات الأحوال المدنية لاستخراج الوثائق الشخصية وبيانات القيد المدني اللازمة لرفع الدعاوى، مثل بيانات الولادة والوفاة والزواج والطلاق، بالإضافة إلى إجراءات تصحيح القيود المدنية وفق القرارات القضائية.

مديريات النقل من أجل منح بيانات ملكية المركبات، ووضع إشارات الدعاوى على السيارات عند وجود نزاعات ملكية، ونقل ملكية المركبات بناءً على الأحكام القضائية.

إعادة تفعيل وكالات نقابة المحامين، فالوكالات القضائية ضرورة أساسية لأي دعوى، حيث لا يمكن رفعها أو الإقرار بها أو استخراج الأحكام أو تنفيذها دون وجود وكالة صادرة عن نقابة المحامين. فتعطيل الوكالات يعني شللاً عملياً للعمل القضائي، مما يستدعي الإسراع في إعادة العمل بها.

ديوان المحضرين والتبليغات القضائية، فمن الضرورة إعادة تفعيل ديوان المحضرين لضمان تبليغ الأطراف بالجلسات القضائية. وتعزيز دور المخاتير في عمليات

التبليغ واستكمال المستندات اللازمة كحصر الإرث وتبليغات الأحوال الشخصية.

## إجراءات أخرى مساندة

إلى جانب ما سبق، هناك مجموعة من العوامل الإضافية التي تجب معالجتها لضمان فعالية القرار، ومنها:

تعزيز آليات تنفيذ الأحكام القضائية، حيث إن الحكم من دون تنفيذ لا

يحق العدالة المرجوة. تسهيل إجراءات الحصول على الأوراق الرسمية، سواء من الجهات الحكومية أو عبر الخدمات الإلكترونية، لتخفيف الأعباء على المواطنين.

تطوير البنية التحتية للمحاكم، من خلال تأمين الكوادر والمستلزمات اللوجستية لضمان سير العمل القضائي بفعالية.

## خطوة غير مكتملة

رغم أن قرار استئناف العمل في المحاكم يعتبر خطوة إيجابية على طريق إعادة تفعيل القضاء، إلا أنه يبقى غير مكتمل دون تفعيل الجهات المساندة، وعلى رأسها المصالح العقارية، الأحوال المدنية، مديريات النقل، ووكالات نقابة المحامين وغيرها. إن استكمال هذه الإجراءات سيضمن المسير نحو تحقيق العدالة الفعالة وبعيد الثقة بالمؤسسات القضائية.

# ذاكرة الآلام الشبحية لا تكفيها جلسات العلاج النفسي

في خضم استمرار وتعمق الأزمات والمعاناة التي عاشها ويعيشها السوريون، يبدو أننا أصبحنا نعيش في عرض كوميدي مظلم.



## دعاء دادو

الحروب، الموت، التهجير، القذائف، وكل الذكريات التي تختبئ في زوايا الذاكرة كالأشباح!

وبعيداً عن الموت واللجوء والنزوح، كم عدد أرباب الأسر الذين كانوا ومازوا عاجزين عن تأمين لقمة العيش لأسرهم؟

فإن حالف الحظ أحدهم ووجد عملاً فالأجور متدنية كثيراً بالنسبة لأسعار الخبز واللحوم والخضار والفواكه، وكل أصناف الطعام، حتى باتت موائد السوريين معدومة اللحوم بجميع أشكاله، فقيرة بالأصناف، فجميع موائد الغالبية العظمى من السوريين «تمشاية حال». أما بالنسبة للفواكه فكانت مثل اللحوم، من المنسيات، حتى بات أطفالهم يشتهون تذوق الفواكه الجميلة التي يرونها على الهواتف المحمولة!

ولم تقف معاناة السوري عند هذا الحد فقط، فنمط الحياة اليومي يضيف طبقة إضافية من التهتك والتهشيم النفسي إليه!

فانقطاع الكهرباء بساعاته الطويلة وفواتيره الكبيرة، والتجول في الشوارع المعتمة ليلاً كأنك في غابة أشباح حقيقية يزيد الطين بلة، ثم تسعير المحروقات وأزمة المواصلات واستغلال السائقين و...!

فكيف لأحدهم أن يستقر نفسياً في ظروف كهذه عاشها لأكثر من 14 عاماً؟

وهل يعقل أن هذه المأساة كلها أشرت فقط على 3 ملايين سوري، أو كما تم التصريح عنه بنسبة 10% من السوريين؟

إن نسبة 10% يا سادة هم الذين لم يتأثروا بكل

فتحت عنوان: «1 إلى 3 ملايين سوري بحاجة إلى العلاج النفسي... الصحة تعمل على حوكمة الصحة النفسية»، نشرته «الوطن أون لاين»، جاء في مضمونه على لسان أحد الأطباء النفسيين المشاركين: «أن بناء الوطن يحتاج إلى مواطن صحيح نفسياً لبيدع وينتج، مشيراً إلى أنه لدينا مرضى نفسيون خلال الفترة الحالية يصل عددهم من 1 إلى 3 ملايين مريض وفق الإحصائيات المعتمدة عالمياً، وبالتالي رسم سياسات الصحة النفسية من خلال تقديم البرنامج ووضع آلية الحوكمة والتدريب النفسي».

فعلياً جميع السوريين وبلا استثناء، كباراً أو صغاراً، ذكوراً أو إناثاً، ربما بحاجة إلى «العلاج النفسي»، مع جلسات الحديث المفتوح والمطول عن الذكريات المؤلمة والمريرة التي تروى من قبلهم، مع غصات قلبية على «كرسيه».

فبالرجوع بالذاكرة إلى 14 عاماً مضت فقط نتساءل:

كم مواطناً سورياً عاش تجربة النزوح أو اللجوء الداخلي والخارجي ومخاطرها والآلامها؟

كم مواطناً سورياً رأى بأم عينيه موت الأب أو الأخ، أو فقد عائلته كاملة في اللحظة نفسها؟ وماذا عن الذين فقدوا ذويهم ولا يعلمون ما هو مصيرهم حتى هذه اللحظة؟

فهنالك قائمة طويلة لا تنتهي من المأساة؛

والخدمية، كي يسير قدماً نحو التعافي من استمرار أشباح ذاكرته المكتظة بالآلام التي تراكت خلال 14 عاماً بالحد الأدنى!

فتوفير حياة كريمة وأمنة للسوري، مع ضمان ثقته باستدامتها، هي المقدمة الصحيحة التي تفسح المجال أمامه للبدء بتعافيه من أزماته النفسية، وكل ما عدا ذلك وهم لن ينتج عنه إلا المزيد من الآفات والأضرار النفسية، مع كل أثارها وتداعياتها السلبية على المستويات كافة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية!

على ذلك ربما يجدر بوزارة الصحة في حكومة تسيير الأعمال، وعلى ضوء حديثها عن حوكمة الصحة النفسية واهتمامها بها، أن تعمل مع الحكومة مجتمعة على توفير حياة كريمة وأمنة للسوريين كي تتمكن فعلاً من إنجاز ما هو مطلوب منها بمجال الصحة العامة، بما في ذلك الصحة النفسية.

تلك الظروف المارة خلال 14 عاماً بالمناسبة، من كبار التجار والفاسدين والمستغلين للآزمات ومفتعلبيها والمتعاونين مع نظام السلطة الساقطة، بل هم من كانوا متنسبين بالإضرار النفسي والجسدي والمعيشي لنسبة 90% من السوريين!

وبعيداً عن الخوض في دقة النسب التي تحدث عنها الطبيب المختص أعلاه، ربما من السهل على البعض الذهاب إلى معالج نفسي، ولكن لماذا لا يتم أولاً معالجة الأسباب؟

وهل يمكننا علاج كل الأوجاع النفسية، بينما نستمر في السير في دوامة المعاناة التي تسببت في كل الأضرار النفسية لـ 90% من السوريين؟

فالسوري اليوم بحاجة بداية إلى خطة علاجية متكاملة تقضي على جذور مشكلته الأساسية المزمنة المتمثلة بمتطلبات حياته المعيشية

## حكومة تسيير الأعمال... قرارات متفرقة وتداعيات كارثية

فقدان الأمل في تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. تصاعد الأزمات الاجتماعية بسبب تفاقم البطالة والفقر وعدم استقرار الأسعار.

### ضرورة إعادة ضبط المسار

إن غياب الجلسات الحكومية الجامعة، واتخاذ قرارات استراتيجية من قبل وزارات منفردة، هو مؤشر خطير على حالة الاضطراب الإداري والاقتصادي في سورية، فتسيير الأعمال لا يعني تفكيك الدولة أو اتخاذ قرارات مصيرية دون توافق حكومي وشعبي.

إن استمرار هذا النهج سيؤدي إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في آليات صنع القرار، وضمان وجود سلطة تنفيذية تكتسب شرعيتها من توافق السوريين كي تعمل بتنسيق وتكامل لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

نقدية واضحة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتآكل القدرة الشرائية.

تحرير الأسواق بشكل عشوائي يزيد من احتكار السلع ورفع الأسعار بدلاً من تحسين الاقتصاد. التوجه نحو الخصخصة دون دراسة يفتح الباب أمام استغلال الموارد العامة لصالح فئات محدودة بدلاً من تحسين الخدمات للمواطنين.

### فقدان الثقة

وتعزيز حالة عدم الاستقرار عندما تصدر كل وزارة قرارات منفصلة دون رؤية حكومية واضحة، فإن ذلك يعمق الإحباط الشعبي ويزيد من الشعور بعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى: تراجع ثقة المواطنين بالحكومة نتيجة العشوائية والتناقضات في السياسات. زيادة معدلات الهجرة مع



تحتمل مسؤولية هذه السياسات.

### قرارات اقتصادية منفصلة تهدد الاستقرار المعيشي

اتخاذ قرارات اقتصادية مثل السياسات النقدية وتحرير الأسواق دون إطار حكومي موحد يؤدي إلى نتائج كارثية، منها: تقلبات غير منضبطة في سعر الصرف بسبب غياب سياسة

مصيرية دون إطار حكومي موحد. هذا الوضع يؤدي إلى:

### غياب الشرعية المؤسسية وتهديد الاستقرار الإداري

يُفترض أن تسيير الأعمال يقتصر على اتخاذ القرارات الضرورية لضمان استمرارية الخدمات العامة دون إحداث تغييرات جذرية. لكن الواقع يظهر أن كل وزارة تعمل بشكل مستقل، وتتخذ قرارات

منذ تكليفها وحتى تاريخه، لم تعقد حكومة تسيير الأعمال السورية أي جلسة رسمية جامعة لها، ورغم ذلك تستمر الوزارات في إصدار قرارات فردية تتجاوز مفهوم «تسيير الأعمال» إلى قرارات ذات طابع استراتيجي، مثل الصرف التعسفي من الخدمة، والسياسات النقدية، وتحرير الأسواق، وحتى الحديث عن الخصخصة.

هذه الفوضى في صنع القرار لا تعكس غياب التنسيق فقط، بل تنذر بتداعيات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع.

### غياب الشرعية المؤسسية وتهديد الاستقرار الإداري

يُفترض أن تسيير الأعمال يقتصر على اتخاذ القرارات الضرورية لضمان استمرارية الخدمات العامة دون إحداث تغييرات جذرية. لكن الواقع يظهر أن كل وزارة تعمل بشكل مستقل، وتتخذ قرارات

# كان الذهب وسبقك شرارة للاستبداد:

لطالما ارتبطت الحرية في الأذهان بالحقوق السياسية، مثل حرية التعبير والتجمع والمشاركة في الحياة السياسية، لكن يعاب على هذه النظرة المجتزأة أنها تتجاهل حقيقة أساسية، وهي أنه لا يمكن أن توجد حرية حقيقية في ظل غياب العدالة الاجتماعية. فحين يسيطر عدد قليل من الأفراد على الثروة والموارد، بينما تعاني الأغلبية من الفقر والتهميش، تصبح الحريات السياسية مجرد شعارات، لأن الفقر نفسه هو أعلى شكل من أشكال القيود المفروضة على البشر وحرياتهم. وفوق ذلك، فإن المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الاستغلال الاقتصادي تكون أكثر عرضة للاستبداد والقمع «لا بتعبيراته الضيقة التي تقف عند حدود العصا والهرادة فحسب، بل وبمفهومه الواسع بوصفه تقييداً وكبحاً لقدرة الإنسان على التأثير بما حوله»، إذ تحتاج القوى المسيطرة إلى أدوات سياسية وأمنية للحفاظ على هيمنتها.



## ■ احمد الرز

نقف في سورية اليوم عند نقطة انعطاف تاريخية كبرى. لقد هربت سلطة الأسد التي حكمت لعقود قبضة من حديد، مخلفة وراءها دماراً اقتصادياً

اجتماعياً شاملاً، وتنتصب أمام الشعب السوري مهمة أساسية، هي بناء نظام جديد يستجيب لحاجات وتطلعات الشعب الذي قدم التضحيات الجسام من أجل إنجاز التغيير الذي لطالما حلم به. وفي هذه اللحظة الفارقة، ترتفع بعض الأصوات

مشيرة إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الاقتصاد القادم في البلاد قائماً على العدالة الاجتماعية، وأنه يجب أن نصب اهتمامنا على ضمان الحرية للسوريين بدلاً من التركيز على طبيعة الاقتصاد القادم، وهنا يبرز السؤال: هل

يمكن أن تكون سورية حرة فعلاً وأن يكون السوريون أحراراً بحق، دون تحقيق العدالة الاجتماعية؟ وهل ثمة وجود لحرية سياسية مجردة دون ضمان حقوق اقتصادية واجتماعية متساوية وتوزيع عادل للثروة؟

## لا حرية حقيقية دون عدالة اجتماعية



لاستمرار هيمنة الطبقة المسيطرة، حيث يسمح للناس بالتعبير عن آرائهم في نطاقات ضيقة، دون أن يكون لهذا التعبير تأثير فعلي على تغيير واقعهم المعيشي أو تحسين ظروفهم الاجتماعية.

إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات تقدم نموذجاً واضحاً لهذه العلاقة بين غياب العدالة الاجتماعية وصعود القمع السياسي. فقد أدى التحول المفاجئ نحو اقتصاد السوق، دون أي ضوابط لحماية الناس، إلى تفاقم الفجوة أكثر بين الأغنياء والفقراء، مما ولد درجة عالية من حالة عدم الرضا الاجتماعي. ونتيجة لذلك، لجأت الأنظمة الحاكمة في تلك الدول إلى تبني سياسات قمعية صارمة لحماية مصالح النخبة الاقتصادية. حيث قيّدت الصحافة وسُحقت الاحتجاجات العمالية وجرى استخدام العنف الأمني لضمان استمرار هيمنة الشركات الكبرى والمستثمرين الأجانب على الموارد الوطنية.

عبر التاريخ، أثبتت التجارب أن تحقيق مستويات أعلى من العدالة الاجتماعية يؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز الحريات العامة. فالمجتمعات التي استثمرت في بناء نظام تعليمي مجاني ومتطور، وتوفير خدمات صحية شاملة، وضمان حقوق العمال وتأمين الحد الأدنى اللائق من المعيشة للجميع، شهدت تحسناً واضحاً في المشاركة السياسية وارتفاعاً في مستوى الحريات العامة. والسبب في ذلك أن الاستقرار الاجتماعي الناتج عن التوزيع العادل للثروة يخفف من دوافع السلطة لاستخدام القمع كوسيلة للسيطرة، إذ تكون حاجتها إلى فرض سلطتها بالقوة أقل كلما كان المجتمع أكثر عدالة واستقراراً.

على العكس من ذلك، حين تتراكم الثروات والموارد في يد قلة، يصبح من الضروري بالنسبة لهذه الفئة حماية امتيازاتها عبر أدوات قمعية، مثل تقييد حرية الصحافة وتجميع دور النقابات العمالية والحد من حرية التظاهر والاحتجاج. وفي مثل هذه الظروف، تصبح الحرية مجرد غطاء

الحرية ليست مجرد غياب للقيود السياسية أو القدرة الشكلية على التصويت وإبداء الرأي، بل هي القدرة الفعلية على التأثير في الحياة السياسية دون أن يكون الإنسان مقيّداً بالعوز أو الحرمان. فالإنسان لا يكون حراً حقاً إذا كان يفتقر إلى أساسيات الحياة مثل التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والمسكن اللائق، والعمل الذي يوفر له حياة كريمة. والحرية الحقيقية لا تعني فقط أن يكون للفرد الحق في التعبير، بل أن يمتلك القدرة الفعلية على ممارسة هذا الحق دون أن يكون أسير الفقر أو التهميش الاجتماعي. كيف يمكن لإنسان لا يجد قوت يومه، أو لا يستطيع علاج نفسه أو توظيفه في العمل بجد أدنى من الأمان، أن يكون قادراً على اتخاذ قرارات حرة ومستقلة؟ الحرية لا يجب أن تكون امتيازاً لفئة ميسورة، بل يجب أن تكون حقاً مشتركاً للجميع، وإلا فإنها تتحول إلى حرية زائفة، محصورة في نطاق الشعارات والخطابات الفارغة من مضمونها الحقيقي.

# العدالة الاجتماعية كشرط للحرية



## كيف تعزز الدولة العدالة الحرية بدلاً من قمعها؟



الليبراليون الكلاسيكيون مثل كانط أقرّوا بأن الدولة لها التزام قانوني وأخلاقي بضمان حد أدنى من العدالة الاجتماعية، لأن الفقر المدقع والتهميش ليسا مجرد مشكلات اقتصادية، بل هما عوائق مباشرة أمام ممارسة الحرية السياسية والمدنية. فالشخص الذي لا يستطيع الحصول على تعليم أو رعاية صحية أو عمل لائق لا يتمتع بحرية فعلية، حتى لو لم يكن هناك قانون يمنعه رسمياً من التصويت أو التعبير عن رأيه. في المقابل، حين تضمن الدولة حقوقاً اجتماعية أساسية مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية الشاملة، فإنها تعزز استقلالية الأفراد وقدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، بدلاً من تركهم رهينة لقوى السوق التي لا تهتم سوى بالربح.

أما الادعاء بأن سياسات العدالة الاجتماعية تؤدي إلى الشمولية، فهو ادعاء ينكر الحقيقة القائلة بأن الشمولية الحقيقية لا تأتي من فرض سياسات عادلة اجتماعياً تعيد توزيع الثروة لمصلحة الناس، بل من خلق نظام اقتصادي غير عادل يجعل الطبقات الفقيرة والمهمشة تخضع بالكامل للنخب الفاسدة. وحين يترك السوق وحده ليقرر توزيع الثروة، فإنه لا يقود إلى الحرية، بل إلى تعميق التفاوتات، مما يدفع الدولة في النهاية إلى تبني سياسات قمعية لحماية النظام القائم ومنع أي محاولة لإصلاحه. لذلك، فإن رفض العدالة الاجتماعية بدعوى الحفاظ على الحرية الفردية ليس سوى دفاع عن حرية الأقوياء في استغلال الضعفاء.

يدعي البعض بأن السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية يمنح الدولة تلقائياً سلطات واسعة مما يقود إلى نظام شمولي يحد من الحريات الفردية، وهو ادعاء يقوم على افتراض أن أي تدخل حكومي هو بالضرورة شكل من أشكال القمع، وهو افتراض يتجاهل طبيعة المجتمعات ودور أجهزة الدولة في العالم. فالحرية الحقيقية لا تتحقق بمجرد غياب التدخل الحكومي، بل تتطلب توفير الشروط المادية التي تضمن قدرة الأفراد على الاستفادة من حقوقهم. إذا كانت الدولة توفر التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية، فهي لا تفرض قيوداً على الحريات، بل تزيل العقبات التي تمنع الفئات المهمشة من ممارسة حريتها. وبالمقابل، فإن غياب العدالة الاجتماعية لا يؤدي إلى مزيد من الحرية، بل إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية لنخبة صغيرة تمتلك الموارد وتتحكم في مصائر الناس، مما يخلق نوعاً آخر من الاستبداد، وهو استبداد السوق الذي لا يخضع لأي مساءلة ديمقراطية. وفي مثل هذه الظروف، تصبح الحرية امتيازاً لفئة قليلة، بينما يترك الباقيون في حالة من العجز الدائم عن تقرير مصيرهم بسبب الفقر والحرمان.

والخوف من تدخل الدولة في الاقتصاد والسياسات الاجتماعية يعكس رؤية اختزالية للدولة باعتبارها مجرد أداة قمع، دون أخذ ضرورتها الناظمة لحياة الناس ومعيشتهم بعين الاعتبار، وأنها يمكن أن تكون واحدة من أدوات تحقيق العدالة وحماية الحريات بدلاً من تقييدها. والملفت أنه حتى الفلاسفة

## غياب العدالة الاجتماعية يستدعي الاستبداد بالضرورة



في أي مجتمع يشهد تفاوتاً كبيراً في الثروة والفرص، يكون الاستبداد السياسي أداة حتمية لحماية هذا الواقع. فحين تمتلك أقلية صغيرة معظم الموارد، بينما تعيش الأغلبية في فقر وتهميش، فإن وجود حرية حقيقية تتيح للناس التعبير عن غضبهم وتنظيم أنفسهم للمطالبة بحقوقهم يصبح خطراً على هذه الأقلية الطبقية. لذلك، لا يمكن للأنظمة التي تعتمد على الاستغلال الاقتصادي أن تسمح بنظام سياسي ديمقراطي فعلي لهذا السبب، تلجأ الأنظمة القائمة على اللامعالية الاجتماعية إلى بناء أجهزة قمعية قوية، ليس فقط لكبح المعارضين السياسيين، بل أيضاً لمنع أي محاولة لتغيير الواقع الاقتصادي القائم.

لهذا، فإن الاستبداد ليس مجرد وسيلة طارئة تلجأ إليها السلطة في أوقات الأزمات، بل هو جزء أساسي من بنية الأنظمة الاقتصادية غير العادلة، فالأنظمة التي تقوم على التفاوت الطبقي الكبير لا تستطيع الاستمرار دون ضبط المجتمع بالقوة، لأن أي استرخاء في القبضة الأمنية أو فتح لمساحات الحرية يمكن أن يؤدي إلى انهيار المنظومة بأكملها. ولذلك، فإن النخب في مثل هذه الأنظمة تعمل دائماً على إضعاف الطبقات الشعبية، سواء عبر تقليص فرص التعليم الجيد، أو خصخصة

الخدمات الأساسية، أو تشجيع ثقافة الاستهلاك والديون التي تبقى الناس تحت ضغط مستمر، مما يمنحهم من التفكير في التغيير أو التنظيم لمواجهته. وفي الوقت نفسه، يتم تعزيز أدوات القمع لضمان أن أي محاولة للخروج عن هذا الإطار ستقابل بردع فوري. من المستحيل أن يوجد نظام اقتصادي ظالم دون أن يتحول إلى نظام سياسي قمعي «سواء تقليدي بالعصا، أو ناعم بالوسائل الأكثر تطوراً»، والعكس صحيح. فالحرية السياسية والعدالة الاجتماعية مترابطتان: إذا فرضت قيود على العدالة الاجتماعية، فلا بد أن تُفرض قيود موازية على الحريات السياسية، لأن السماح بحرية حقيقية في ظل تفاوت اقتصادي حاد سيؤدي في النهاية إلى المطالبة بتغيير هذا التفاوت. ولهذا السبب، فإن كل نظام قائم على الظلم الاجتماعي يواجه دائماً خيارين: إما تصحيح أوضاعه الاقتصادية لتحقيق قدر من التوازن، أو اللجوء إلى القمع لحماية النخب القائم. وبما أن تصحيح الأوضاع يعني التخلي عن الامتيازات وإعادة توزيع الثروة، فإن الخيار الأسهل والأكثر شيوعاً هو تعزيز أدوات الاستبداد، لضمان أن أي دعوة للعدالة الاجتماعية ستواجه بالقمع قبل أن تتحول إلى حركة منظمة قادرة على فرض التغيير.

# لماذا تلوم أوروبا ترامب على فشلها الاقتصادي؟



إنّ لهم تاريخاً عريقاً، لكنهم يعتمدون نماذج أعمال قديمة، ولهذا يشعرون بعدم الارتياح في العالم الرقمي. كما أنهم يتقدمون في السن. هذه هي حال بعض وسائل الإعلام التقليدية وأكبر الدول الأوروبية. إنهم يجدون أنفسهم في حالة من الضياع في قرن لا يسير وفق رغباتهم. وهناك أمر آخر يشتركون فيه: إنهم يلقون باللوم على كل هذا على دونالد ترامب.

## ■ ولغاغله مونشاو ترجمة: أوديت الحسين

كتبت عن الشؤون الأوروبية في العديد من وسائل الإعلام منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. كانت قصة الاتحاد الأوروبي أشبه برحلة في قطار أفغواني، لكنها الآن تمرّ بمرحلة هبوط طويلة. ليس من الغريب أن يكون الحدث السياسي الأهم بالنسبة لأوروبا هذا الشهر هو تنصيب الرئيس الأمريكي. ليس ترامب هو السبب المباشر لأيّ من المشاكل التي تعاني منها أوروبا، لكنه الشخص الذي سيكشف نقاط ضعفها، ولهذا السبب يخشونه.

بالنسبة لأوروبا سيكون رد فعله تجاه الحرب في أوكرانيا. من الناحية الاقتصادية، لا يمكن للأوروبيين مواصلة دعم زيلينسكي من دون مساعدة الولايات المتحدة. اعترف المستشار الألماني، أولاف شولتز، صراحةً بأنه غير مستعد للتضحية بالإنفاق الاجتماعي من أجل تمويل المزيد من الأسلحة لأوكرانيا، وهو، في خضم حملته الانتخابية، يرفض المقايضات بين السياسات الاجتماعية والدفاعية. قبل ثلاث سنوات، كانت القصة مختلفة تماماً عندما أعلن عن *Zeitenwende* أي «تغيير العهد». لكن اتضح أنّ هذا التغيير كان مرهوناً بالسر المناسب.

قد يكون القادة الأوروبيون الآخرون أكثر دبلوماسية من شولتز، لكنهم يواجهون القيود السياسية والاقتصادية ذاتها. خذ إيمانويل ماكرون على سبيل المثال، يتميز الرئيس الفرنسي بخطاب مختلف تماماً عن شولتز، لكن موارد بلاده أيضاً محدودة - فلا تستطيع فرنسا تقديم دعم عسكري أو مالي ذي معنى. وبما أن روسيا تمتلك الأفضلية في الحرب منذ فترة، فإن تغيير الوضع يتطلب تضحية مالية كبيرة من جميع دول الاتحاد الأوروبي، ومن ترامب أيضاً، وهو أمر لا أحد عاقل يتوقع حدوثه.

الأكثر احتمالاً هو أن يحاول ترامب فرض اتفاق سلام على أوكرانيا. لكن هذا من شأنه أن يكشف نفاق أوروبا وضعفها في قدرتها على الوفاء بوعودها: ضمانات الأمن بعد انتهاء الحرب، وتمويل إعادة إعمار أوكرانيا، وتمهيد الطريق أمام انضمامها المستقبلي إلى الاتحاد الأوروبي. السيناريو المحتمل هو أن تجد أوكرانيا نفسها، مثل تركيا من قبلها، عالقة في قاعة الانتظار الخاصة بالاتحاد الأوروبي،

حيث لا يوجد مخرج سوى الباب الذي دخلت منه. لا أود التكهن بالاستنتاجات التي قد يصل إليها الناخبون الأوكرانيون عندما يدركون هذه الحقيقة العميقة عن أوروبا الغربية: إنها أصبحت مكاناً يعج بالكلمات الكبيرة والوعود غير المنجزة.

من اللافت، والغريب ربما، أن يختار شولتز وماكرون هذا التوقيت بالذات لإدخال بلديهما في أزمات سياسية. مغامرة ماكرون الطائشة بالدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة في الصيف الماضي جعلت فرنسا عالقة في حالة من الشلل السياسي تكافح للخروج منها. لم يكن ماكرون نفسه يكثر كثيراً للميزانية التي لم تمر، لأنه كان يؤمن بأن النمو الاقتصادي كفيل بسد العجز. لكن الحال لم تعد كذلك، والسياسة الفرنسية في الوقت الراهن تتجاهل الحسابات المالية. حتى أزمة ديون سيادية، وهو سيناريو محتمل، قد لا تكون كافية لإجبار السياسيين على مواجهة الواقع.

أما في ألمانيا، فقد فجر شولتز أزمة سياسية في اليوم ذاته الذي انتخب فيه ترامب، عندما أنهى الائتلاف الحكومي بسبب خلاف مالي مع وزير ماليته. صحيح أن ألمانيا لديها نسبة دين عام أقل من فرنسا، لكن مشكلاتها الاقتصادية أكثر خطورة. تراجعها الصناعي مستمر منذ فترة طويلة، ونموذجها الاقتصادي القائم على التصدير لم يعد يعمل كما في السابق. المسألة لا تتعلق فقط بالغاز الروسي أو بالطاقة النووية، إنها قصة بلد أخفق في الاستثمار والابتكار خلال العقد الماضي، واعتمد بشكل مفرط على عدد قليل من الصناعات. يعتمد النموذج الاقتصادي الألماني على تحقيق فوائض تجارية دائمة، لكن الصين أصبحت الآن منافساً قوياً، والولايات المتحدة، في ظل حكم ترامب، لم تعد شريكاً يمكن الاعتماد عليه لامتناع تلك الفوائض. ومع اقتراب الانتخابات الألمانية في شباط، أجد صعوبة في إيجاد سياسيين كثر يركزون على أيّ من هذه القضايا.

كل هذا يجري في ظل مشهد مقلق. وفقاً للسردية السياسية السائدة حالياً، يتعرض الاتحاد الأوروبي لهجوم من الشعبويين والفاشيين. ولهذا، تمّ الترحيب بقرار المحكمة

الدستورية الرومانية بإلغاء الانتخابات الرئاسية، بحجة أنّ الناخبين تأثروا بشكل غير عادل بروسيا عبر تيك توك، أو كما يفضل البعض القول: «فاز الشخص الخطأ». والآن، يتهمون إيلون ماسك بمحاولة فعل الشيء نفسه في ألمانيا، بعد دعمه لحزب البديل من أجل ألمانيا.

كيف وصلت أوروبا إلى هذا التراجع؟ أذكر كتلة أكثر ثقة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. كان إطلاق اليورو عام 1999 بمثابة الذروة في مسار التكامل الأوروبي. بل إنني تساءلت آنذاك عما إذا كان يمكن أن يحل محل الدولار كعملة عالمية رئيسية. ثم جاء التوسع نحو وسط وشرق أوروبا بعد خمس سنوات، ليعتبر انتصاراً سياسياً آخر. لكن بعد ذلك، بدأ التراجع. فقد أدى رفض فرنسا وهولندا للمعاهدة الدستورية الأوروبية عام 2005 إلى إنهاء أحلام تحول الاتحاد الأوروبي إلى دولة فيدرالية، ثم كشفت الأزمة المالية العالمية عن ضعف النظام المصرفي الأوروبي. أما أزمة ديون منطقة اليورو السيادية، فقد أظهرت أسوأ ما في الجميع. حتى إن سياسيين ألمانين اقترحوا أنّ تبعية اليونان جزيرة أو اثنتين لسداد ديونها، وتبعت ذلك إهانات أخرى. فشل الاتحاد الأوروبي في حل الأزمة سياسياً، وكان تدخل البنك المركزي ضرورياً لإنقاذ الموقف. بالنسبة لي، كان هذا هو اللحظة التي مات فيها حلم التكامل الأوروبي. في الوقت الذي يركز فيه الاتحاد على الاتجاه الخاطئ، تنهار النماذج الاقتصادية في أوروبا. يتجلى هذا بشكل واضح في ألمانيا، لكن هناك إشارات تحذيرية أيضاً في المملكة المتحدة وفرنسا. فقد كانت المملكة المتحدة المركز المالي للاتحاد الأوروبي وأحد أكبر مصدري الخدمات، وهو نموذج عمل كان ناجحاً حتى الأزمة المالية العالمية. لم يكن «بريكست» هو ما وجه الضربة القاضية لنمو الإنتاجية في المملكة المتحدة، بل كانت الأزمة المالية، التي لم تتعاف منها البلاد بعد. بالطبع، كان لكل دولة أوروبية نماذجها الاقتصادية الخاصة، وكلها انهارت لأسباب مختلفة. لكن العامل المشترك بينها جميعاً: عدم قدرتها على إعادة ابتكار نفسها.

كان لكل دولة أوروبية نماذجها الاقتصادية الخاصة التي انهارت لأسباب مختلفة لكن المشترك كان عدم قدرتها على إعادة ابتكار نفسها

# ما هو «الذباب الإلكتروني» وما تأثيره على الرأي العام؟

الذباب الإلكتروني مصطلح حديث في عالم الإعلام الرقمي، ويمكن تعريفه بأنه: «حسابات افتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي» مثل فيسبوك، وتويتر، وإنستغرام» يتم تشغيلها بواسطة برامج متخصصة، أو من مجموعة من المديرين، وتعمل على تكثيف نشر منشورات معينة بأعداد هائلة، تتضمن معلومات غير كاملة أو كاذبة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى صعوبة الوصول إلى المنشورات الحقيقية، بهدف تزييف الحقائق وتضليل الرأي العام، وذلك خدمة لمصالح بعض الدول أو الكيانات أو الأشخاص». هذا ما ورد في مقال بحثي عن الموضوع بعنوان «أثر الذباب الإلكتروني على توجهات الرأي العام»، نشره الباحث العراقي علي سعدي عبد الزهرة جبير عام 2021 في المجلة العراقية للعلوم السياسية. وفيما يأتي تلخيص لأبرز ما ورد فيه.

## علي جبير

يقول الباحث إن تشكيل سرب الذباب الإلكتروني يتضمن حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي يتم توجيهها من قبل مبرمجين مختصين ضد دول أو شركات أو كيانات أو أفراد. ويستعمل في حرب المنشورات، بجنود مجهولين أسلحتهم الحواسيب وساحاتهم منصات التواصل. والذباب الإلكتروني عبارة في الغالب عن روبوتات أو برامج مضممة لتظهر كأشخاص حقيقيين على وسائل التواصل الاجتماعي، عن طريق كتابة عدد كبير وكثيف من المنشورات، لتصبح ذات شهرة، أي عبر بعض المال والخطوات البرمجية. وهكذا يمكن أن تتحول أي قضية إلى حديث الساعة «تريند» فنوحي وكان هناك مجموعة كبيرة من البشر الحقيقيين مجمعين على رأي عام واحد هو الرأي أو الآراء المطلوب ترويجه من المتحكم بسرب الذباب الإلكتروني.

ويعمل الذباب الإلكتروني على قمع الرأي المخالف عبر التعليقات المعارضة له، وكذلك نشر منشورات هجومية على الرأي أو الجهة المستهدفة. ويستخدم الذباب الإلكتروني في الترويج لعلامة تجارية معينة مثلاً، عبر نشر عدد كبير من المنشورات أو التغريدات مع هاشتاغ خاص، ليتصدر ولتحتضن تلك الشركة شهرة أكبر، وكذلك يستخدم الذباب الإلكتروني لتحقيق أهداف سياسية.

كما يهدف البعض إلى الاستعانة بأسراب الذباب الإلكتروني بهدف زيادة عدد المتابعين لحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي سعياً وراء الشهرة والمال. ويستخدم كذلك في الحروب الاقتصادية بين الشركات المتنافسة، إذ تسعى إلى إقصاء المنافسين، عبر تشويه سمعتهم أو الإساءة إلى منتجاتهم.

وضمن «إشكالية البحث» لفت الباحث إلى «مدى مساهمة الذباب الإلكتروني في إشعال فتيل الأزمة بين الدول، وخلق الأزمات داخل الدولة الواحدة، وتوحيد الرأي العام لصالح جهات حول قضية معينة وكانهم على حق، والأخر على باطل».

واعتمد الباحث على «المنهج الوصفي التحليلي» وكذلك على «منهج الاتصال» باعتبار أن أي ظاهرة هي بمثابة عملية تفاعلية تأثير وتأثر، مصدرها الأساس الاتصال.

ومن بين مهام الذباب الإلكتروني بحسب ما ورد في البحث: تنفيذ عمليات كثيرة من إعادة النشر والتغريد، والإبلاغ، أو الإعجاب بمنشور معين. كذلك قد يعمل في مهام اختراق حسابات أو السيطرة عليها.



أنداك في عملية زرع مخبرين سريين يرصدون ويتابعون مباشرة كل ما يجري ويدور في الفضاء العام، ويقومون بالإبلاغ عنها، وعن الأخبار الشائعة في الميادين العامة، وعرفوا باسم «ذباب الشرطة» الذين اتسع انتشارهم أواخر عهد لويس الرابع عشر في محاولة لتوجيه الرأي العام واحتوائه، فكلما زاد عدد الذباب لاحت في أفق السلطة إمكانية التحكم بالمسار الاجتماعي وتعديله.

## أنواع حسابات الذباب الإلكتروني

1- شخص حقيقي وهوية رقمية حقيقية: له اسم ومحل إقامة ومصالح وحياة كاملة، وهو اختار إنشاء حساب على أحد منصات التواصل الاجتماعي، ووضع اسمه أو صورته أو رقم هاتفه أو بريده الإلكتروني والبدء في التفاعل وفقاً لاهتماماته الحقيقية.

2- شخص اختار عدم الكشف عن هويته الحقيقية، ربما من أجل التنكر بغرض الاحتيال أو التنقل في مناطق أكبر إلكترونيًا عن طريق البحث، والكتابة ومراقبة الأشياء التي يستطيع فعلها بهويته المزيفة ولا يستطيع فعلها بهويته الحقيقية.

3- مجهول «وهمي»: حساب شخص لم يكون موجوداً بالفعل، ويتم إنشاؤها عادة لغرض الدعاية الإلكترونية، وهو غالباً مبرمج، فيما يعرف باسم بوت (BOT) وتعمل هذه الحسابات في أوقات معينة فقط لغرض دعم منشور هاشتاغ أو ترويج فكرة معينة أو منتج معين.

4- هوية رقمية متكاملة لمن يفعلها: هذا النوع هو الأكثر احترافاً وتستخدمها الشركات الكبيرة في إنشاء حسابات إلكترونية ولكل حساب هوية رقمية كاملة مثل ملف صورة لشخص واسم قد يشير إلى انتماء إلى عائلة وما إلى ذلك.

والوقاحة والإزعاج والبحث عن القاذورات. وجاءت ظاهرة الذباب الإلكتروني بالاستفادة من التطور التكنولوجي ولا سيما الجيل الثاني من الويب الذي تحول معه الإنترنت إلى منصة عمل أكثر من كونها مجرد مواقع، وتتكون من شبكات اجتماعية وتطبيقاتها من المدونات والمحتوى الموسوعي واليوتيوب وصفحات التواصل الاجتماعي، وإمكانية أن ينشر كل مستخدم ما يحلو له من معلومات، مما زاد تدفق المعلومات وصعوبة أو حتى استحالة التحقق من صحتها.

ويقول الباحث حول ظهور الذباب الإلكتروني، بأن قصة الذباب قديمة جديدة، أقدم من أن تكون وليدة حالة من التطور الفائق لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وليست كما ورد تعريفها في الموسوعة الحرة ويكيبيديا بأنها استخدمت للمرة الأولى عام 2017، بل استعار الذباب كمفهوم متداول في الأوساط الأمنية والسياسية يعود إلى أواخر عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، الذي ارتكزت قاعدة العمل لديه على الطاعة في الداخل والسمعة الحسنة في الخارج، إذ شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من حكمه حالة مظلمة من الضغط السياسي والاقتصادي والثقافي آلت إلى خضوع المجتمع الفرنسي للملك خضوعاً كبيراً، وهو القائل «أنا الدولة والدولة أنا»، حتى تغذية روح احتجاجية صاعدة في الأوساط الاجتماعية استمرت حتى اندلاع الثورة الفرنسية. وشكلت الحداثة الباريسية والأسواق والمقاهي والمسارح آنذاك ميداناً حياً انتعشت في حدوده حركات التملل الشعبي والآراء الناقدة للملكية المطلقة، وبدأ يتشكل، إلى جانب المجال العمومي الذي تهيمن عليه السلطة الملكية، مجال عمومي برجوازي يحمل بذور التحدي للسلطة، لكن لويس الرابع عشر استعان بأجهزة الشرطة

**يعتبر الذباب الإلكتروني أحد أدوات الحرب الهجينة المعاصرة التي تجمع التمويل والبرمجة الموجهة للتأثير في الرأي العام**

ومن بين آثار الذباب الإلكتروني أنه «يجعل مواقع التواصل الاجتماعي أداة ضعيفة لمعرفة ما يجري العالم. والإزعاج المبرمج قد يشمل أيضاً سقوطاً أخلاقياً من قبل الجنود المبرمجين على الإيداء، وقد ينفذه شخص أو مجموعات وقد تنفق عليه الدول ملايين الدولارات من أجل إسكات أي صوت يزعج السلطات وسلاحها في هذه الحرب الضروس جنود صغار، يقوم الذباب بإنشاء «هاشتاغ» معاكس والنشر فيه بكثافة ليتفوق على الهاشتاغ الأصلي من حيث النشاط وعدد المنشورات والتفاعل، وبالتالي قمع الهاشتاغ الأصلي والتأكيد على أن المطالبين تلك الفكرة أو القضية أقلية وأن الأغلبية مع الفكرة التي يدافع عنها ويسوقها سرب الذباب الإلكتروني».

«وعندما يستهدف الذباب شخصاً أو شركة أو حكومة أو دولة أو لغة أو دين أو مجتمع أو أفراد أو تقاليد معينة أو فكرياً أو عرقاً أو جنساً، فإنه يستخدم خطاب الكراهية أساساً للمنشورات والتغريدات التي تنشر في هذا السياق، وتنجح هذه الحملات لأنها تلعب على أوتار حساسة للناس، مثل الدين والعرق والانتماء واللغة والدفاع عن الحق وبقية المحفزات التي تدفع المستخدمين لكتابة المنشورات التي تخدم السياق ذاته».

وقد تكون من أهداف الذباب الإلكتروني افتعال أزمات أو تأجيحها وإطالتها، ويمكن أن تقف وراء قيادة أسراب الذباب الإلكتروني جهات حكومية أو أمنية أو بعض الجماعات المعارضة أو المؤيدة لحكومات معينة أو «أياد خفية».

**من الذباب «البوليسي» إلى «الإلكتروني»** حول التشبيه بالذباب، أشار الباحث إلى أن الذباب الإلكتروني يحمل بعض صفات حشرات الذباب مثل: الطيش والخطأ والهوان

# الانتخابات الألمانية ونهاية عصر التطرف النيو ليبرالي



بعد انتخابات 2021 الألمانية تصدر المشهد مجموعة عرفت مجازاً بـ "إشارة المرور" وهي تحالف يضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والخضر، والليبراليين الأحرار، ويعتبر هذا التحالف الكتلة السياسية الأكثر تطرفاً ضمن النسخة النيوليبرالية، وكان يعبر عن طبيعة القوى المطلوبة أمريكياً.

■ عماد بيضون

## إسقاط الحكومة

بعد إعلان وصول ترامب للسلطة في أمريكا، برزت الخلافات والتصاعدات في الائتلاف الحكومي، وفي نهاية العام الماضي برزت قضية الميزانية كخلاف بين مكونات الائتلاف وطلب حينها المستشار الألماني أولف شولتس من شركائه الإسراع في إنجاز الميزانية، لكن بسبب تصاعد الخلاف مع الليبراليين حول قضايا سقف الدين، ومجموعة من إجراءات التقشف التي طالب بها الليبراليون أدى في نهاية المطاف إلى إقالة وزير المالية كريستيان ليندر زعيم الحزب الليبرالي، الأمر الذي أجبر شولتس على طلب الثقة بالبرلمان في 16 كانون الأول لتسقط بعدها حكومته، والتي وصفت بأنها الحكومة الليبرالية الأكثر تطرفاً، والدعوة لانتخابات مبكرة في 23 من شباط 2025.

## عناصر نظام التطرف النيو ليبرالي الألماني

كانت ألمانيا آخر قلاع التطرف الليبرالي بعد سقوطهم في فرنسا وهولندا والسويد والنمسا ومجموعة أخرى من دول أوروبا الغربية، وجاءت الدفعة الأخيرة لهم بحكم متانة الاقتصاد الألماني قياساً لأزمات دول الجوار، والدعم من حلف الأطلسي بوصول باين للسلطة في أمريكا، ويمكن اختصار سياسة التحالف الحكومي الألماني بعناصر مميزة لهم، فهم متطرفون بمعنى العولمة، وتحطيم المنافسين، كما جرى بالعلاقة مع روسيا والصين، ومتطرفين في حرية الأسواق

والخصخصة، ومتطرفين بالعلاقات الدولية ومحاولة فرض السلطة الإمبريالية حول العالم، ومتطرفين على مستوى البيئة وفرض ضرائب استثنائية على الوقود الأحفوري، مما أدى إلى تدمير قطاع صناعة السيارات، ومتطرفين على مستوى العائلة وقيمها ضمن مبدأ الحرية الفردية المطلقة ومتطرفين في قيم الجندرة وتغيير الجنس، هذه العوامل كلها دفعت ألمانيا إلى ركود لمدة عامين، ومع التضخم وانخفاض الدخل الحقيقي، وزيادة الهوية في المجتمع الألماني بين الأغنياء والفقراء، أدى ذلك في النهاية إلى موجة من التذمر الشعبي، أطاحت بحكومة الائتلاف، مدعومة بالانتصار الهائل باختيار ترامب المحافظ.

## التوقعات وأزمة الحكم الألماني

بحسب موقع GMS الألماني الشهير المختص بالتوقعات السياسية، فإن الحزب المسيحي الديمقراطي سيحقق نصراً واضحاً بالانتخابات المقررة في 23 شباط، ليحصل على أكثر من 30% من مقاعد البرلمان، بينما سيخسر الحزب الاشتراكي الديمقراطي أكثر من 10% من مقاعده قياساً بالانتخابات السابقة، وحزب الخضر سيبقى على المستوى نفسه، بينما لن يصل الليبراليون إلى عتبة الدخول للبرلمان وهي 5% من الأصوات، وسيقدم بعشر نقاط على حزب البديل لأجل ألمانيا الموصوف بالتطرف اليميني، أما اليسار فمن المتوقع أن يبقى عند 5% و حزب اليسار الجديد عند 5%، وجاء برنامج المسيحي الديمقراطي ليؤكد تراجع الحزب عن برنامجه التاريخي، خاصة زمان المستشارية الألمانية ميركل، ليبدأ عصرًا

مع روسيا، وإنهاء حالات الحرب، والانكفاء الألماني إلى السوق الداخلية، مما يجعل تحالفاتهم مع الحزب المسيحي الديمقراطي صعبة، لكن مؤشر التقارب الحاصل بعد تصويت نواب مع المسيحي الديمقراطي لصالح مشروع قرار في البرلمان لتشديد قانون الهجرة، قدمه حزب البديل، عزز الشكوك بإمكانية حصول ائتلاف مع حزب البديل، مما يعتبر سابقة سياسية ألمانية، فإن لم تتحقق فإن إمكانية تشكيل حكومة سيكون بعيد المنال، في ظل الاختلاف مع برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر، فالخيارات المطروحة، إما تشكيل حكومة يمينية، أو العودة مرة أخرى لانتخابات تجري قبلها عملية الإطاحة بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، للسماح بتشكيل حكومة مع المسيحي الديمقراطي.

من تشديد الرقابة على الهجرة، وحق اللجوء، وقدم في برنامجه مراجعة لجدل العطالة عن العمل، وسيترجع الحزب المسيحي الديمقراطي بحسب برنامجه عن سياسيات تحالف إشارة المرور كلها، حيث وعد برفع الضرائب عن الوقود الأحفوري، وتعديل نظام الضرائب، وإنهاء العمل بسياسيات التحديد الجنسي وحق القاصر والطفل لتغيير جنسه، وإنهاء العمل بقانون تنظيم المخدرات، لكنه أكد على العلاقة الاستراتيجية مع أمريكا و«إسرائيل» وسياسية كبح الصين وروسيا، أي أنه لن يتراجع عن العولمة، وحرية الأسواق، في اختلاف مع برنامج المحافظين الأمريكيين تحت شعار التصدير القوة الرئيسية لألمانيا، فكل فرصة عمل من أربع فرص يخلقها لتصدير. أما حزب البديل فإنه يتبع سياسة التقارب

## أوكرانيا في نهاياتها: سواء الحرب... أو وجودها الجغرافي



دخل الصراع الأوكراني مرحلته النهائية، وبدأت الأحاديث تدور عن مرحلة ما بعد الحرب، وتضع معظم الدول تصوراتها ورغباتها في هذا السياق، حيث يريد الأمريكيون مواردها الثمينة مقابل الإنفاق والدعم العسكري الذي قدموه لها، بينما يتنافس الأوروبيون حول نفوذهم على الأراضي الأوكرانية بعناوين «قوات حفظ السلام» كمثال واحد، أما موسكو فإنها تمضي نحو تحقيق أهدافها كاملة.

■ ريزن بوظو

بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتصالاته بالفعل مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين حول الملف الأوكراني، فوفقاً لصحيفة «نيويورك بوست» تحدث ترامب مع بوتين يوم السبت 8 شباط، وقال ترامب، بأسلوبه: إنه يؤمن بـ «اهتمام» بوتين بوقف الحرب، ووفقاً لـ «بوست» قال ترامب أيضاً: إن بوتين «لا يريد أن يرى مزيداً من الأشخاص يقتلون»، ووفقاً للصحفية أجاب ترامب عن سؤال يتعلق بعدد المرات التي تحدث بها مع بوتين «أفضل عدم القول». يشير هذا الأمر إلى أن الاتصالات الروسية الأمريكية والتنسيق فيما بينهما، تجري على أعلى مستوى،

الرئاسة مباشرة، وفي هذا السياق يمكن استنباط وجود حالة من التعاون بين البلدين لإنهاء الصراع الأوكراني، ويمكن فهم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الأخيرة بأن تجري أوكرانيا انتخابات رئاسية وتشريعية، الأمر الذي كان مطلباً وشرطاً روسيا لبدء المفاوضات، نظراً لأن زيلينسكي تجاوز فترته الانتخابية الدستورية، وبات وحكومته غير شرعيين.

وفي الحقيقة، تهدف مسألة الدفع نحو الانتخابات للتخلص من تيار زيلينسكي المتطرف والمعرقل نفسه، وهو ما كنا قد ذكرناه سابقاً بمقالات عدة، أنه وبحال استمرت حكومة زيلينسكي بتشددها خلافاً للتطورات والتوافقات الدولية، فستجري محاولات للتخلص منه، خاصة وأن حكومته خسرت شعبيتها بشكل كبير في الداخل الأوكراني، وعليه، فإن الانتخابات ستكون بمصلحة كلاً من الأوكرانيين الراغبين بغالبيتهم انتهاء الحرب من جهة، ومنه، بطبيعة الحال، تنتج حكومة جديدة أكثر مرونة تتوافق مع المسار الدولي من جهة أخرى. يجري العمل حالياً، على أن تجري الانتخابات الأوكرانية خلال الأشهر

لمناطق سيطرة كل واحدة منها، ليأتي ترامب مؤخراً ويشترط على الأوكرانيين أياً تكن حكومتهم، أن عليهم الدفع للولايات المتحدة مقابل دعمها ومساعداتها لها من مواردها الطبيعية، وتحديد المعادن النادرة الداخلة في الصناعات التكنولوجية. ومقابل ذلك، يرى بعض السياسيين الروس نتيجة لهذا التنافس الغربي الجشع، والذي ربط أوكرانيا أساساً بهذه الحرب، أن هناك احتمالات بزوالها كما نعرفها وانقسامها لعدة دول تابعة.

مع هذه التطورات، بات من الواضح وجود تنافس أوروبي-أمريكي من جهة، وأوروبي-أوروبي من جهة أخرى، حول النفوذ في أوكرانيا ما بعد الحرب، والاستفادة من مرحلة إعادة تأهيلها بسياق الاستثمارات ونهب الموارد، أي وباختصار، تنافساً حول «الكعكة» الأخيرة. فخلال الأشهر الماضية، وحتى الآن، تدور أحاديث حول إرسال قوات دفاع، أو حفظ سلام بولندية أو فرنسية أو ألمانية أو بريطانية، وتوضع خرائط

المقبلة، وقبل نهاية العام الجاري بالحد الأقصى، ونحو التوصل إلى اتفاق هدنة يوقف الصراع المسلح ويلزم أوكرانيا بها، وإطلاق محادثات روسية - أمريكية تمهيداً لمفاوضات روسية - أوكرانية أمريكية بعد الانتخابات تنهي الصراع تماماً. وفي هذا السياق بات تنازل أوكرانيا عن أراضيها السابقة لروسيا والاستفتاءات التي أجرتها في القرم ودونيتسك ولوغانسك تحصيلاً حاصلًا.



## قضايا الشرق

## أين يتجه ترامب؟

إن فهم توجه الإدارة الأمريكية الجديدة يتحول بنظر البعض إلى مقياس أساسي في فهم كيف ستتطور الأمور في الإقليم والعالم، لكن ذلك الاستنتاج قد يكون صالحاً قبل سنوات ولكن ليس اليوم، فالولايات المتحدة الأمريكية تحولت إلى أحد عناصر التأثير، لكنها لم تعد العنصر الحاسم.

فمثلاً كان واضحاً أن ترامب يعطي رسائل متناقضة من حيث الشكل، وتسبب إرباكاً في الفهم، كان آخرها تصريحاته حول قطاع غزة ومصير الفلسطينيين، إذ اقترح أولاً تهجيرهم إلى دول الجوار، وعاد يكرر أفكاراً مبتذلة لا يمكن قبولها على الإطلاق، بل إن إدارة الرئيس السابق جو بايدن حاولت فرض بعضاً من هذه الأفكار لكنها فشلت، فما سر هذه الخطوات التصيدية التي يقوم بها ترامب الآن؟!

لفهم المسألة، علينا أن نقر أولاً أن وصول ترامب حسم فعلياً مسألة الحرب في غزة، ودفع باتجاه إيقافها، أو بالحد الأدنى وقفها مؤقتاً، وهذا أمر واقع، وليس مجرد تصريحات وكلام فارغ، وهو في الحقيقة خطوة أولى في هذا المضمار، أي إبعاد الولايات المتحدة عن معارك لا يرى فيها تيار الانكفاء في واشنطن جدوى توازي التكاليف الباهظة، لكن ترامب وبعد هذه الخطوة بدأ يطلق تصريحات استفزازية، وأعلن عن حزمة تسليح جديدة لـ «إسرائيل» ما ظهر كما لو أنه معاكس لوعوده التي أطلقها في الحملة الانتخابية.

لكن إذا ما تأملنا المشهد أكثر، لبدأ واضحاً أن الانكفاء لا يعني بالطبع ترك المنطقة وشأنها، لكنه يعني استمرار محاولات التوتير عبر وسائل وأدوات مختلفة، وهذا سيستمر في الأجل القريب والمتوسطة، وتحديد الضغط وابتزاز دول الإقليم الأساسية، مثل: السعودية ومصر وتركيا وإيران، فالملطوب أمريكياً لا تشعر هذه القوى باستقرار وإرتياح، لكن ذلك لا يلغي أبداً أن ترامب يمثل تياراً محدداً يدرك أن وزن الولايات المتحدة يتراجع وأنهم مقبلون على مواجهة حاسمة، لذلك يعيدون ترتيب أولوياتهم وأوراقهم، فنترامب اليوم يسعى للانكفاء إلى الداخل، لكن الداخل يأخذ معنى أوسع مما سبق، فهو يسعى لانكفاء قاري إن صح التعبير، أي تجميع القوى في أمريكا الشمالية، والمناطق المتاخمة لها مع تثبيت بعض نقاط الاشتباك المتقدمة، فالإتجاه العام هو نفسه ولم يتغير، لكن الرهان اليوم في واشنطن على أن تجميع الموارد سيكون مهمة شبه مستحيلة بالشكل السابق، ولم يعد من الممكن التعويل على أوروبا أو الشرق الأوسط، بل ينبغي بنظرهم الرجوع بعيداً عن خطوط الاشتباك، وتوجيه ضربات للمصالح الصينية بالقرب من حدودهم تماماً، مثل: الضغط الأخير على بنما، الذي أدى لانسحاب الأخيرة من مشروع الحزام والطريق. الفكرة الأمريكية فكرة طموحة، لكنها ليست بالسهولة التي يتوقعها ترامب ومن يمثلهم في واشنطن.

## في تشاد... من يملأ فراغ الفرنسيين؟



أهدافها الجيوسياسية، وكانت فرنسا تعول على أن انسحابها سيركز فراغاً كبيراً، وأن الدول الأفريقية غير قادرة دون الحماية الفرنسية على ملء ذلك الفراغ، مما قد يؤدي إلى تمدد قوى إرهابية.

## التطورات السياسية الداخلية في تشاد

تزامنت هذه التطورات مع إعلان تشاد انتهاء المرحلة الانتقالية وتشكيل برلمان جديد. عقدت الجلسة الأولى للجمعية الوطنية التشادية في مقر البرلمان المعروف بـ «قصر الديمقراطية»، في إعلان رسمي عن انتهاء عمل المجلس الوطني الانتقالي. وجاء هذا التطور عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في 29 ديسمبر/كانون الأول الماضي، مما أسفر عن تشكيل برلمان جديد يضم 188 نائباً، يعود بذلك النظام التشريعي إلى مساره الطبيعي بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحكم الانتقالي.

بدأت الجلسة بكلمة ألقاها الأمين العام للمجلس الوطني الانتقالي، أعلن فيها انتهاء مهام المجلس الذي اضطلع بالسلطة التشريعية منذ وفاة الرئيس إدريس دبي إيتنو عام 2021. وينظر إلى هذه الخطوة على أنها بداية مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي في تشاد، رغم التحديات الأمنية والاقتصادية المستمرة.

تمثل التطورات الجارية في تشاد بعد انسحاب القوات الفرنسية فضلاً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية في أفريقيا. وبينما تسعى تركيا لتعزيز حضورها العسكري والاقتصادي في المنطقة، فإن نجاحها في تحقيق أهدافها يعتمد على قدرتها على التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية المعقدة. وفي الوقت نفسه، تبقى تشاد في موقع استراتيجي يمكنها من لعب دور مهم في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، مما يجعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية.

## ■ كنان دويبر

## الانسحاب الفرنسي: نهاية حقبة

في 30 كانون الثاني الماضي، سحب فرنسا آخر جنودها من تشاد، منبهة بذلك وجوداً عسكرياً استمر لعقود في البلد الأفريقي. كان هذا الانسحاب نتيجة قرار تشادي رسمي بإنهاء اتفاقية التعاون العسكري التي كانت تربط البلدين منذ فترة طويلة. وقد جاء القرار بعد تصاعد التوترات بين باريس ونجامينا، خاصة في ظل انتقادات متزايدة للدور الفرنسي في أفريقيا، حيث اعتبر العديد من الأفارقة أن الوجود العسكري الفرنسي هو امتداد للعقلية الاستعمارية القديمة.

أدت هذه الخطوة إلى إعادة تشكيل المشهد الأمني في تشاد، حيث أصبحت البلاد في حاجة إلى شريك جديد يمكنه مساعدتها في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والصراعات الإقليمية الممتدة من السودان وليبيا. كما أقيم حفل رسمي بحضور الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي على مدرج مطار قاعدة أدجي كوسيه، الذي أقيمت منه آخر طائرة فرنسية وآخر يناير الماضي. وكانت هذه القاعدة نقطة انطلاق القوات الفرنسية الحرة في العام 1940، ومنها قاد الجيش الفرنسي معظم عملياته في أفريقيا.

## تركيا تَنْبَت أقدامها في تشاد

مع الانسحاب الفرنسي، سارعت تركيا لتعزيز حضورها العسكري والسياسي في تشاد، مستغلة الفراغ الذي تركته باريس. وأبرز خطوات أنقرة في هذا الصدد هي استلامها قاعدة أبيشي العسكرية شرق تشاد، والتي كانت تحتوي سابقاً على قوات فرنسية. تم ذلك في إطار اتفاقية عسكرية أبرمت بين البلدين منتصف الشهر الماضي، وهي اتفاقية تهدف

شهدت دولة تشاد تحولات جيوسياسية مهمة خلال الأشهر الأخيرة، وذلك في أعقاب فرار السلطات إنهاء التعاون العسكري مع فرنسا، وانسحاب القوات الفرنسية من البلاد. هذا الانسحاب الذي يمثل نهاية عمود من الحضور الفرنسي في تشاد، فتح المجال أمام قوى إقليمية أخرى للتدخل والعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة، وفي هذا السياق، برزت تركيا كلاعب رئيسي يسعى لملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب الفرنسي.

إلى تعزيز التعاون الدفاعي بين أنقرة ونجامينا. بالإضافة إلى قاعدة أبيشي، كشفت مصادر تركية وتشادية عن نشر طائرات مسيرة تركية الصنع «بيرقدار» في محيط قاعدة فايا لارجو على الحدود الليبية. وتعد هذه القاعدة ذات أهمية استراتيجية كبيرة، حيث تقع بالقرب من مناطق النزاع في ليبيا والسودان، مما يجعلها نقطة انطلاق محتملة لمراقبة الوضع الأمني في المنطقة.

## ردود الفعل المحلية والدولية

رحبت الحكومة التشادية بالتعاون العسكري مع تركيا، حيث أكد الرئيس محمد إدريس ديبي: أن العلاقات بين البلدين تستند إلى مصالح مشتركة ورغبة في تعزيز الشراكة. كما رحب الإعلام التركي بهذه الخطوة، مروجاً لفكرة أن التعاون مع تشاد سيجلب السلام والاستقرار إلى المنطقة، خاصة في شرق البلاد المحاذي للسودان، الذي يشهد حالة من الاضطرابات بسبب الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع.

من جهة أخرى، أثارت هذه التحركات التركية قلق بعض الأطراف الدولية، خاصة فرنسا التي تعتبر نفسها الخاسر الأكبر من هذه التطورات. فقد انتقدت وسائل الإعلام الفرنسية الوجود التركي في تشاد، مشيرة إلى أن أنقرة تستغل الفراغ الذي خلفته باريس لتحقيق

# الولايات المتحدة مركز ومصدر



يُظهر المشهد العام أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مركزاً، ومصدراً أيضاً، للفوضى والتقلبات خلال السنوات القادمة. ثبتت الفترة القصيرة منذ عام 2025 الكثير من ركائز هذه القراءة؛ من الممارسات الإمبريالية البلطجية ضدّ دولةٍ فقيرة تعدّ من أقرب حلفائها في أمريكا اللاتينية: كولومبيا، وأخرى غنية في شمال أوروبا: الدنمارك، إلى التخطيط المرافق لوقف إطلاق النار المذل «إسرائيل» في غزة. إضافةً لأسوأ كارثة طبيعية تكلفتها «تخطت 250 مليار دولار» في تاريخ الولايات المتحدة بسبب حرائق الغابات التي دمّرت المنازل في كاليفورنيا. وأما الحديث عما كان يعتبر حتى وقت قريب ملعب الهيمنة الأمريكية: الذكاء الاصطناعي، فقد شهد بيعاً مسعوراً بقيمة تريليون دولار في فقاعة الذكاء الاصطناعي كرد فعل على ابتكار شركة صينية تمكنت من تجاوز الحصار المفروض على أشباه الموصلات. أما أسعار الدواجن والبيض التي ارتفعت بسبب ظهور فيروس H5N1 الذي أدى إلى نفوق مئات الملايين من الدواجن في الولايات المتحدة، فهو أمر دعى الكثير من العلماء للتحذير من جائحة جديدة. هذا هوراس جبل الجليد للواقع القائم للولايات المتحدة اليوم.

## عروة درويش

في الحقيقة، من الصعب التنبؤ بالمسار الذي ستصل إليه وعود الإدارة الأمريكية الجديدة حول ترحيل المهاجرين، وتعزيز قوة الدولار، واستعادة الفوائد التجارية، والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة. لكنّ العبثية التي فرضت نفسها على حكم النخب في الولايات المتحدة ليست بالأمر الجديد، ولهذا فبقية العالم يتكيفون منذ سنوات مع الاضطراب المتزايد في السلوك الأمريكي. لكن، عدم التنبؤ بالتفاصيل، لا يعني عدم القدرة على تمييز أنماط استراتيجية عامة للنظام الذي تعتبر إدارة ترامب جزءاً من تشكيله، وكذلك الطرائق التي سيتفاعل بها بقية العالم مع هذه الأنماط.

## النظام العالمي الجديد

ليس بالأمر الجديد أنّ صانعي السياسات الأمريكيين يروجون لكون القيادة الدبلوماسية الأمريكية تعمل من أجل استقرار العالم. ومن دونها «تنمو الأدغال من جديد» كما وصفها المؤرخ والمحلل السياسي روبرت كاغان. لكن بالنسبة لبقية العالم، كانت قوة الولايات المتحدة إمّا خياراً استراتيجياً للحلفاء معها، أو خطراً يهدد بسحق من يعارضها، لكن نادراً ما نظر أحد إليها بوصفها قوة خيرة. لم يعد أحد من المحللين الجديين يجادل بأنّ النظام الدولي الليبرالي الذي قادته الولايات المتحدة يزداد اضطراباً، إذ يواجه تهديدات من الصعود الاقتصادي والجوسياسي

أطلق الرئيس شي جين بينغ حملة دبلوماسية جذابة، معلناً عن أجندة من ثماني نقاط لدعم الدول النامية. لاحظ المشاركون من الدول الأخرى أنّ الممثلين الصينيين تجاوزوا الممارسات الدبلوماسية التقليدية التي تركز فقط على «المصالح الأساسية الضيقة» للصين. في الوقت الذي تتراجع فيه الولايات المتحدة عن الساحة متعددة الأطراف، تتقدم حكومات أخرى لملء الفراغ. في تشرين الثاني الماضي، أشار الاقتصادي التركي داني رودريك إلى القوى المتوسطة التي تساهم في تشكيل عالم متعدد الأقطاب قائلاً: «مع انشغال الاقتصادات المتقدمة بشؤونها الداخلية، أصبحت القوى المتوسطة مثل الهند وإندونيسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا ونيجيريا الداعمين الطبيعيين للمنتجات العامة العالمية».

لم تعد الإدارة الأمريكية قادرة على تقديم مثل هذه المنتجات العامة على الإطلاق، ولا الادعاء حتى بذلك، فمرحلة التراجع باتت أوضح من أي وقت مضى.

## أوروبا

هل ستكون أوروبا قادرة على حماية مصالحها في عالم تهيمن عليه سياسات «أمريكا أولاً»؟ مع وصول ترامب إلى السلطة، تعاضمت التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي أصلاً. من المتوقع أن يشهد اقتصاد منطقة اليورو حالة من الركود، كما تشير الانتخابات الألمانية التي ستجرى في 23 شباط إلى احتمال تعزيز نفوذ اليمين المتطرف. انكشفت نقاط الضعف في قطاع الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا. وقد دفع الارتفاع التضخمي الذي أعقب الجائحة البنك المركزي الأوروبي إلى فرض أسعار فائدة مرتفعة، ما أدى إلى كبح الاستثمارات دون معالجة الأسباب الأساسية للتضخم. تُذكر هذه السياسات بالأخطاء السابقة، مثل إجراءات التقشف التي فرضت عقب الأزمة المالية، والتي جعلت أوروبا أفقر وأضعف. وعلى الرغم من الخطط والتقارير الطموحة، لا يزال من غير الواضح كيف يعزز الاتحاد الأوروبي تغيير مساره.

في الوقت الحالي، تبدو أوروبا مشتتة وعاجزة، فهي تشعر بالخذلان من الولايات المتحدة، وأنظارها تتجه نحو الجنوب والشرق. في الأسبوع الماضي، تحدثت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، في دافوس بإيجابية عن اتفاقيات التجارة التي تم التفاوض عليها مؤخراً مع سويسرا وتكتل ميركوسور في أمريكا الجنوبية والمكسيك. الأهم من ذلك، شجعت على تعزيز التعاون مع الصين «لإيجاد حلول تحقق المصالح المشتركة». كما أعلنت أنّ أول زيارة رسمية لها في المفوضية الجديدة ستكون إلى الهند، وأن العمل على بناء سلاسل قيمة محلية للتكنولوجيا النظيفة في إفريقيا سيستمر.

## التكنولوجيا والتمويل

بغض النظر عن كيفية تطور الأحداث في السنوات القادمة، سيظل نقل التكنولوجيا عاملاً محورياً في أي سيناريو سيحدث. إنّ نجاح الصين في اكتساب الخبرات في مجالات تمتد من البطاريات إلى أشباه الموصلات وصولاً إلى الذكاء الاصطناعي كان بالغ الأهمية. فقد قلب هذا النجاح الوضع القائم الذي كانت فيه «دول مجموعة السبع تحتكر التكنولوجيا التي يحتاجها بقية العالم». اليوم، لا تقتصر الرغبة في الحصول على السلع المادية والمعرفة التكنولوجية الصينية على الدول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو الذي أدخل شرط «نقل التكنولوجيا من المستفيدين الصينيين» للمستفيدين من منح تصنيع البطاريات.

أطلق آدم تون، البروفسور في جامعة كولومبيا، على ما يحدث اسم «الصدمة الصينية الثانية». وفقاً له، إذا كانت «الصدمة الأولى» قد تمثلت في إدماج الصين في سلاسل توريد التكنولوجيا المتقدمة، فإن «الصدمة الثانية» تتمثل في سعي الدول نفسها للانضمام إلى سلاسل التوريد الصينية. على العموم، محاولات الدول الأخرى الحصول على التكنولوجيا الصينية هو أمر جيد، وقد يكون تمهيداً جينياً لبناء اقتصاد عالمي متكامل تكنولوجياً لا يعتمد على هيمنة أي دولة أو تكتل.

مع التراجع الأمريكي وانشغال الاقتصادات المتقدمة بشؤونها الداخلية أصبحت القوى المتوسطة داعمة طبيعية للمنتجات العامة العالمية

# للفوضى... بداية 2025 تثبت ذلك



منخفضة الدخل التي تمتلك موارد أحفورية، مثل ناميبيا والسنغال وربما الأوروغواي، فتبذل جهوداً لتطوير هذه الموارد قبل أن يتراجع السوق، بينما تبحث دول أخرى مثل كولومبيا والإكوادور عن طرق للانتقال إلى صناعات جديدة قبل انخفاض الأسعار.

أما الغاز المسال، فبات هو الوقود المفضل لدى العديد من الدول. ومع ذلك، فإن الطلب على الغاز المسال متقلب، والتوقعات المستقبلية بشأنه محل خلاف حاد، وهو بطبيعة الحال، خاصة بسبب الحرب في أوكرانيا، بات قضية جيوسياسية معقدة. تمثل صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال - وهي الأكبر في العالم- أداة ضغط في يد ترامب ضد الاتحاد الأوروبي، عبر التهديد بـ«اشتراء غازنا أو لن نحملككم!»، كما أنها تضيف عنصراً إلى خطاب «الهيمنة الطاقية» الأمريكي.

بات الغاز المسال يشكل نقطة توتر محتملة بين الدول الغنية المستوردة والدول الفقيرة التي لا يمكنها منافستها، كما حدث عندما تفوقت دول أوروبية على باكستان وبنغلادش في تقديم العروض للحصول على الشحنات عام 2022. كذلك، فإن سرعة بناء منشآت الغاز الطبيعي المسال ترفع مخاطر تحولها إلى أصول عالقة بلا جدوى، فهل ستحتاج ألمانيا إلى جميع محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال الجديدة التي تبنيها حالياً من أجل استيراد الغاز الأمريكي؟

العالم اليوم، وبشكل مختلف عن ولاية ترامب الأولى، بات أكثر استقطاباً وبشكل يبدو للوهلة الأولى بأنه شديد العيشية. لكن في الحقيقة، إن ما يمكن تسميته بـ«نخب النيوليبرالية»، قد فشلوا في حل جميع المشاكل التي ظهرت، بل وفاقمواها من خلال السياسات المحابية للأموال والخصخصة. عنى هذا أن البائدين الذين باتت تطرح عن النمط الغربي تجد قبولاً أكثر لدى الجماهير والنخب المتشكلة حديثاً. ينطبق هذا على الغرب وعلى سواه، ولكن التحول في العالم الغربي أو الذي كان محسوباً على الغرب، بلغت النظر بشكل أكبر، خاصة عند تأطيره في صيغ «شعبوية» لا يمكنها شرح أساسات المشكلة.

لمجموعة العشرين هذا العام للتركيز على كيفية استخدام المعادن الحيوية في دعم التنمية الإفريقية. وقد وصف رئيسها هذه الجهود بأنها «اتفاقية كبرى لتعزيز القيمة المضافة للمعادن بالقرب من مواقع استخراجها». يعكس هذا إدراكاً متزايداً لدى الدول النامية الغنية بالموارد بأن عليها السعي للحصول على تطوير لصناعة الموارد لديها للارتقاء في سلسلة القيمة. ومع ذلك، فإن عمليات نقل التكنولوجيا اللازمة لهذا التطوير لا تزال نادرة. فقد وجدت دراسة أجرتها جامعة كولومبيا، شملت عشرات المشاريع الدولية قيد التطوير في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أن حالات نقل التكنولوجيا كانت قليلة للغاية، رغم أنها المصدر الرئيسي للابتكار في قطاع المعادن الحيوية. وأوصت الدراسة بأن تعتمد منظمة التجارة العالمية مقترحات المجموعة الإفريقية المكونة من 44 دولة، وأن تفرض حكومات الدول النامية شرط نقل التكنولوجيا كجزء من أي استثمارات أجنبية في قطاع التعدين لديها. في عام 2025، يبدو أن الطلب على النفط سيبقى ذروته قبل عام 2030 بفترة أطول مما كان متوقفاً، في حين يستمر العرض في الارتفاع. لا تزال السعودية تحجب نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً من إنتاجها، بينما تسجل الولايات المتحدة معدلات إنتاج قياسية، وتقوم الصين التي تعتمد على الواردات بخفض استخدامها، مما يؤدي إلى ما وصفه أحد محلي «مورغان ستانلي» بأنه «سوق نفط مختلفة في المستقبل عما كانت عليه في الماضي».

تحاول ممالك الخليج تنويع اقتصاداتها عبر استثمار مليارات البترول في صناعات جديدة. كما تركز بشكل متزايد على تمويل التنمية، وبشكل مدهل عبر صفقات تعويض الكربون التي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي في الدول الإفريقية «أكبر من بريطانيا»: خمس زيمبابوي، و10% من ليبيريا، و10% من زامبيا، و8% من تنزانيا. كل ذلك في الوقت الذي توسع فيه بسرعة قدرتها على إنتاج الطاقة المتجددة محلياً للحفاظ على احتياطياتها الهيدروكربونية المتبقية من أجل الدولارات الضرورية التي تجنيها من التصدير. أما الدول

عن الاعتماد على التمويل الخاص أو انتظار قيادة الولايات المتحدة، اللذين أثبتنا عدم جدواهما.

إن منصات الإعلام الاجتماعي الحديثة يمكن اعتبارها منتجاً هجيناً لقوة التمويل والتكنولوجيا. إن الموقف العالمي، وتحديداً في دول الجنوب العالمي، من عمالقة التكنولوجيا الذين تبلغ قيمهم السوقية أرقاماً فلكية، هم في النهاية جزء من الجهود الإمبريالية الأمريكية. لهذا، ولناخذ البرازيل كمثال، فقد أثبتت بأن الدول قادرة فعلياً على مواجهة منصات التواصل الاجتماعي التي تبدو قوية بلا حدود، حيث أجبرت منصة X على الامتثال لقوانينها المحلية لمكافحة المعلومات المضللة.

## الطاقة من جديد

رغم التطور السريع في أنظمة الطاقة المستدامة، لا تزال الموارد التي يتم استخراجها من باطن الأرض محوراً رئيسياً في الجغرافيا السياسية العالمية. لا يزال النفط والغاز يشكّلان جزءاً مهماً من مشهد التنافس العالمي بين الدول الغربية والصين على الاستحواذ على مواردهما وأسواقهما، وربما أبرز مثال حالي هو السعي الأمريكي للاستحواذ على غرينلاندا.

في السياق ذاته، تشكل المعادن التي تدخل في صناعة الطاقة مجالاً متنامياً للتجارة بين الشمال والجنوب، وقد تكون أيضاً سيلاً للتعاون الصناعي. فكل دولة نامية تمتلك معادن ضرورية للتحول الطاقى تسعى إلى تكرار تجربة إندونيسيا، التي فرضت حظراً على تصدير النيكل غير المكرر واستغلت احتياطياتها الضخمة لفرض نقل التكنولوجيا من خلال استثمارات صينية وكورية في منشآت معالجة محلية. أما دول أمريكا اللاتينية، فتتري في موارد مثل النحاس في المكسيك وتشيلي، والليثيوم في تشيلي، والغرافيت والمنغنيز في البرازيل فرصة لتحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المشاركة في سلاسل التوريد الخاصة بالبطاريات والتكنولوجيا الصديقة للبيئة. تخطط جنوب أفريقيا لاستغلال رئاستها

أما بما يخص التمويل، فقد بات واضحاً أن الطريقة الأمريكية في تعبئة الموارد المالية لتلبية احتياجات التنمية العالمية ومواجهة تغير المناخ - عبر جعل التمويل الخاص محور الاستراتيجية - قد فشل في تحقيق النتائج المرجوة، وذلك باعتراف الدوائر الغربية نفسها. ولا يبدو أن الاتجاه الأمريكي الحالي - المتسم بتراجع الحضور والهيمنة - سوف يحقق أي تغيير. بأي حال، لم يتم الإبرار بأي من الوعود الكبيرة، مثل توفير البنوك المنضمة إلى تحالف المناخ GFANZ مبلغ 130 ترليون دولار لتمويل الاقتصادات النامية، ولهذا فما فعلته الإدارة الأمريكية الحالية أنها أمنت الغطاء لهذه البنوك الكبرى، مثل مورغان ستانلي وغولدمان ساكس، للانسحاب من تحالفات وعود وهمية لم تحقق فيها شيئاً من الأساس.

هذا الانكشاف جيد من ناحية تحقيق الوعي لدى الواهين بأن التمويل الخاص كان قادراً على - أو راغباً في - وضع أهداف التنمية والمناخ قبل الربح، ويفتح الباب أمام عمل حقيقي لإعادة التركيز على إيجاد حلول حقيقية وإجراء الإصلاحات المالية المناسبة. ربما لن نرى في القريب العاجل حلولاً جاهزة، ولكن الكثير من الدول باتت مدركة للحاجة إلى هذه الإصلاحات في هيكل التمويل العالمي. مثال ذلك مقترحات إعادة الهيكلة التي وضعتها جنوب أفريقيا على رأس أجندتها خلال رئاستها لمجموعة العشرين لمعالجة ارتفاع تكاليف رأس المال بالنسبة لدول الجنوب العالمي، إضافة إلى مشكلة الديون غير المستدامة المستحقة للدائنين من القطاع الخاص، والتي تجبر الحكومات على تحويل موارد كبيرة من الاستثمارات الأساسية إلى خدمة سداد الديون وفوائدها.

كما أن منتصف 2025 سيشهد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لتمويل التنمية، لمناقشة القضايا التي تعيق التنمية في دول الجنوب العالمي. ضمن التشكيلة العالمية الحالية، قد يكون أمام المؤتمر فرصة لإحراز تقدم في معالجة أزمات الديون والعوائق التي تواجه تمويل المناخ، بشرط أن يتحول التركيز بعيداً

**رغم التطور السريع في أنظمة الطاقة المستدامة، لا تزال الموارد التي يتم استخراجها من باطن الأرض محوراً رئيسياً في الجغرافيا السياسية العالمية**

# التهديد الحضاري والفضاء الجديد وخطر «الجمود»



مع انتقال الأزمة في نظام الهيمنة الإمبريالية إلى طور التهديد الشامل للوجود البشري والحياة على الكوكب، فإن كل إحدائيات السياسة انتقلت إلى فضاء جديد، وهنا يجب التنبيه مجدداً إلى خطر الاحتفاظ بإحدائيات «محافظة» تنتمي للفضاء السابق على عمليات الوحدة في مواجهة التهديد البربري.

د. محمد المعوش

## ما فوق الاقتصادي

لا يمكن اختصار التهديد الحالي لأزمة نظام الهيمنة الإمبريالي وتركته في المركز والأطراف بمقولات التقسيم الاقتصادي للمجتمع إلى طبقات. فنتيجة للتركز الشديد للسلطة والثروة، وضرورة إزاحة كل أشكال الإدارة والانتظام والبنى، وأرقاها تطوراً، كالمجتمع والعقل، حتى يتسنى للقوى المهيمنة أن تمنع أي حلّ بناءً للتناقضات في نمطها اللاعقلاني «لوجود الإنسان وعلاقته بنفسه والآخرين والطبيعة»، ونتيجة للحاجة إلى تعميم نموذج من البربرية والسيطرة المتطرفة في توظيف التكنولوجيا والعلم لصالح هذا النموذج، فإن التهديد تجاوز العدا بين الطبقات التقليدية نحو عدا أعلى، دون أن ينفي التناقضات بين الطبقات. والعداء الأعلى هو بين تلك الفئة القليلة المعولمة، تجاه البشرية بشكل عام. هذا ما تنبأ به مبكراً القائد السياسي الإيطالي بالميرو تولياتي، ولاحقاً فيديل كاسترو، والذي دعا إلى جبهة حضارية ما بين قوى تختلف ليس فقط في مرجعيتها الإيديولوجية، بل حتى في قاعدتها الطبقيّة، ضمن تحالف جامع تجاه تدمير الحياة على الكوكب.

## توتير أهلي ودولي

البقاء والاحتفاظ بخطاب أقل من «حضاري»، أي البقاء على إحدائيات جامدة في تعريف التناقض الرئيسي عالمياً «ومحلياً» أوقع الكثير من القوى الساعية للتغيير سابقاً في

أخطاء قاتلة. واليوم أيضاً، نرى هذا التأثير في خطاب وممارسة العديد من القوى، منها ما يعرف نفسه ضمن اليسار، ومنها ما هو ليبرالي بالطبع، ومنها ما هو قومي أو وطني محافظ «حتى لا نذكر القوى المدفوعة والمأجورة معروفة الارتباط بالقوى التي تحاول الإبقاء على هيمنتها»، وكل هذه الانتماءات في احتفاظها بثنائيات جامدة طبقية-اقتصادية كانت «يمين-يسار»، أو محافظة-ليبرالية «ديني-علماني»، أو وطنية وقومية «ما بين الدول والهويات العرقية أو الإثنية»، إلخ. تصبّ في تثبيت ثنائيات تبقى على حدود فهم الصراع العالمي ضمن إحدائيات أقل ضيقاً غير قادرة على الإمساك بانساع الحركة التاريخية، وبالتالي تقوم بخنق الحركة، وتحويل الممارسة السياسية إلى ممارسة معادية لحاملها «إذا ما كان حاملها صادقاً في أهدافه»، وتصب في نهاية المطاف في صالح مشروع التدمير الحضاري الشامل كونها تمنع القوى صاحبة المصلحة بالوحدة، دون أن يعني ذلك إلغاء التناقضات بين هذه القوى صاحبة المصلحة التي يمكن حلها فقط من خلال «صراع غير تناحري».

وهذه النغمة من التوتير ضمن إحدائيات ضيقة يمكن تلمسها ليس فقط في خطاب التوتير الطائفي والمناطقى والسياسي والديني داخل الدولة الواحدة، بل في العدا بين دول إقليمية مثلاً. هذه النغمة تخدم التوتير، كما تصبّ في الوقت ذاته في صالح طمس التراجع الغربي حيث يجري دمج كل «القوى» في قطب «شر» واحد من خلال نفي التناقضات بين القوى وبشكل خاص نفي كون الدول، وحتى دول

المركز عرضة للتفتت والتدمير الحضاري، في كونها مجتمعات وكيانات منظمة، وفيها تركة عقلانية نسبياً تنتمي في أغلبها إلى منجزات مرحلة الصعود الثوري للقرن الماضي. وهكذا يجري اعتبار القدرة الغربية مطلقة، بينما هي في حالة انحسار تضيق هوامشها بشكل متسارع حتى صارت تأكل نفسها، وما الخلاف الغربي-الغربي «مثلا الخلاف الأمريكي-الكندي، والأمريكي-الأوروبي» اليوم إلا تعبير عن هذا الانحسار، لا تعبير عن قوة متعاظمة، وأكثر ما تسمع تلك النغمة اليوم لناحية الأحداث في المنطقة، وحول سوريا تحديداً.

## قراءة الحدث مخصياً

إن الاحتفاظ بإحدائيات تسقط من حسابها حجم التهديد الذي يطال بنى اجتماعية وسياسية وثقافية-فكرية، يقوم بدور إعادة إنتاج «تكراري» للتاريخ، وبالتالي يمنع من النقاط الغنى الكبير في العمليات الموضوعية الحاصلة. فالقول بأن الغرب لا زال يحتفظ بالقبضة المطلقة على دول المنطقة شيء، والقول بأن هوامش مناورة هذه الدول تتسع نتيجة توازن عالمي «رغم وصوله إلى حدود تاريخية» في جوهره تراجع تأثير المركز الإمبريالي، هو شيء آخر تماماً. الموقف الأخير يفتح أفق العمليات السياسية بين دول المنطقة ودول ذات وزن عالمي، بينما الموقف الأول يضع كل تلك الدول في حالة عدا مطلق. والفهمان السابقان يعكسان في فهم أفق العمليات السياسية الداخلية لكل دولة «من العالمي إلى الإقليمي إلى الداخلي-المحلي». فالفهم «التكراري» القائل بالقدرة الثابتة للمركز الغربي ينفي انتقال الصراع «في سوريا مثلاً» إلى مستوى أعلى-أرقى، بينما القول بانساع الهوامش نتيجة تراجع التأثير الغربي السابق يسمح باستيعاب المشهد الداخلي في تعقيده،

وبشكل خاص في كونه تعبيراً عن ملا الفراغ المؤقت بين أزمة النموذج المتراجع عالمياً وبين الحاجة لنموذج جديد لتوزيع الثروة؛ نظام جديد سياسي للحكم يتطور حضوره ما بين الدول، وفي داخل كل دولة، وربما تكون سوريا هي التعبير المكثف عن هذه الضرورة التاريخية عالمياً.

## في توسيع الجبهة الحضارية

إن ضرورة تلاقح مصالح الوجود عالمياً ممّا يفرض جدول أعمال تعاوني، حتى لو لم تقتنع به بعد كل الأطراف صاحبة العلاقة، يتطلب تقديم هذا الجدول أكثر إلى الواجهة مما يرفع من وزن الخطاب والعمليات المعبرة عن الحاجة للتعاون الحاصلين أساساً، ويهتمش قوى التوتير المشبوهة، ويعمل على توضيح المسار الحاصل لمن لا يزال ينظر إلى هذا المسار من خلال إحدائيات ضيقة تنتمي إلى فضاء ما قبل وصول الأزمة العالمية إلى أزمة حضارية. ومن ضرورات جدول الأعمال هذا هو الخلق الإبداعي لأطر تلاقح وتعاون جديدة «محلية وأيضاً إقليمية ودولية هي أساساً» يجري خلقها وتطويرها، تتجاوز تلك التي يمكن أن تحصل بشكل رسمي «كلجان الحوار معبرة عن أوسع القوى المتضررة وصاحبة المصلحة بالانتقال التاريخي. هذه الأطر هي تطوير للأجسام السياسية كالجبهات، تبعاً لتطور العملية السياسية نفسها، وذلك من أجل الاستجابة إلى حجم التهديد خصوصاً بعد انفتاح أفق العمل السياسي في الحالة السورية، وكل ذلك يحتاج إلى خوض الصراع على الجبهة الفكرية وجبهة الوعي من أجل تثبيت الإحدائيات الجديدة وإخراج الطاقة السياسية للقوى الاجتماعية من تعريفاتها السابقة التي صارت غير صالحة وخانقة اليوم، بل مدمرة.

ضرورة تلاقح  
مصالح الوجود  
عالمياً تفرض جدول  
أعمال تعاوني ليعبر  
عن أوسع القوى  
المتضررة وصاحبة  
المصلحة بالانتقال  
التاريخي

## «الجمال بليرة وليرة ما في»

في وسط دمشق العاصمة، تقف امرأة أمام واحدة من بسطات غصت الأرصفة وتسببت بزيادة الازدحام في مدينة متخمة بالازدحام أصلاً، تقلب المرأة بين يديها قطعة لباس من البالة المتكومة في مجموعات متجاورة، يشجعها الشاب الذي لمس ترددتها: «بخمسة تالاف يا خالة، حق قطعة بسكويت»، تبتسم المرأة بخجل ابتسامة باهتة، «يعرف يا ابني، بس شو نعمل إذا كان الجمال بليرة وليرة ما في».

### ■ إيمان الاحمد

ما قالته المرأة للشباب يمكن أن تسمعه كثيراً أمام بسطات البضائع التي أتخمت شوارع دمشق وبعض المدن الأخرى مؤخراً. وهو تعبير صادق عن حال السواد الأعظم من الناس، ناس سورية البسطاء بمختلف لهجاتهم، المتواجدين بكثافة في الشوارع والأسواق والمواصلات، تعلق وجوههم علامات اليأس والقهر والفقر وسوء التغذية والصحة السيئة، ولم يكن هذا بجديد عليهم، ولكن ما جعله أكثر مدعاة للحزن والمأساوية، هو تلاشي ذلك الشعور الذي تملكهم قبل أسابيع، فرح النصر والخلاص من الطغمة الطاغية والفاصلة، فرح بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً. كانت الغصة الأولى في انهيار منظومة الدفاع المتمثلة بالجيش السوري، وتتابع مع كل يوم يأتي بقرار جائر في حق الناس، و«حالات فردية» تحولت إلى سلسلة من

الجرائم والعنف المباشر، والأسوأ هو الوضع المعيشي المأساوي والكارثي المتدهور أكثر فأكثر يوماً بعد آخر.

### «موقته»

ثمة تخوفات متنوعة وعديدة عند الناس، تتأرجح بين الخوف والامل، خوف من عدم القدرة على تغيير الأوضاع السيئة التي تعاني منها البلاد عموماً والتي وصلت إلى درجة الخراب والتدهور والهشاشة في كل القطاعات، وأمل باستكمال الطريق الذي دفع ثمنه

السوريون دماءهم بهدف الحرية والعيش الكريم. يشعر البعض بالامتعاض عند الانتقاد أو حتى الحديث عن الأوضاع السيئة، انطلاقاً من حقيقة صعوبة تغيير الوضع خلال فترة قصيرة، وحجتهم «مو وقته»، الحديث عن مشاكل الناس وهمومها، وأحياناً يصل البعض من هؤلاء في تشنجهن إلى الهجومية دفاعاً عن «الحرية» في وجه من يريد التعبير عن رأيه واستخدام حرية التعبير المتاحة للناس منذ فترة قصيرة، في مفارقة صارخة، إذ إن تأجيل النقاش بهدف الوصول إلى حلول فعلية للمشاكل، كان طريقة عند السلطة الساقطة في تجنب الوصول إلى الحلول. وكانت «مو

وقته» إحدى حججها لاستمرار إذلال الناس حينها.

### «مبادرات فاعلة»

لا ينكر أحد أن تغيير الوضع خلال فترة قصيرة غير ممكن، بل يتطلب وقتاً وجهداً من الجميع، وليس بمقدور أي جهة منفردة فعل ذلك وحدها. ولذلك ستكون مبادرات الناس سواء لتنظيم أنفسهم أو خلال أحاديثهم العامة حتى وإن كانت همساً، والتعبير عن مشاعرهم وخذلانهم وخوفهم وأملهم، حتى وإن كانت على شكل تنهيدة لامرأة تقف أمام بسطة بالة ولا تملك ثمن قطعة لباس لطفلها، ستكون «مبادرات فاعلة» «وفي وقتها» تماماً.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



قاتل الشيخ محمد الأشمر ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني والصهيوني في سورية وفلسطين. وعندما حدثت انتفاضة الجلاء عام 1945 وانهارت سلطة الاستعمار، أنشأ الشيخ سلطة شعبية مؤقتة في مدينة دمشق لمنع حدوث الفوضى في أحيائها. وهو القائل: لا أحارب من أجل المال، بل من أجل الاستقلال. في الصورة: الشيخ محمد الأشمر يتوسط رفاقه الثوار.



### «فجر جديد» و«راحة وفنون»

أعلن مؤخراً عن انطلاق النسخة الحادية والثلاثين من «مهرجان البستان الدولي للموسيقا» تحت شعار «فجر جديد» يوم 26 شباط ويستمر حتى 23 آذار، يتضمن 12 حفلة موسيقية، تتنوع بين الأوبرا، والموسيقى الكلاسيكية، والجاز الشرقي، والأغاني الوطنية، يحييها موسيقيون عالميون ومحليون، وتقام معظم هذه الحفلات في «قاعة إميل البستاني». يفتتح المهرجان، عزاف البيانو الروسي بورييس بيريزوفسكي، بمقطوعات لفرانز ليست، وبيتهوفن. ويتضمن المهرجان مشاركة للموسيقي عبد الرحمن الباشا في أمسية كلاسيكية، وأمسية أخرى يعزف فيها إلى جانب الباريتون غريبال الونسو وجوقة «جامعة سيدة اللويزة»، وسيشهد المهرجان، أمسيتين بعنوان «تحية إلى لبنان»، من إخراج الفنان جورج خبز.

كما اجتمع ناشطون، وفنانون، ومعلمون، لتنظيم سلسلة من الورش التدريبية الفنية في سهل المدينة، جنوب لبنان. بهدف تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تروحت أعمارهم بين 8 و15 عاماً، تحت عنوان «راحة وفنون»، تنطلق سلسلة الورشات يوم 8 شباط، وتستمر كل يوم سبت حتى الأول من آذار. تشرف على الورشات مجموعة من الفنانين.



### تراث حلب القديمة بين الضرورة والإمكانية

شكلت مديرية الآثار والمتاحف بحلب لجاناً تضم مهندسين، وأثاريين ومراقبين «لجرد وتوثيق التعدادات على النسيج الأثري والمعالم التاريخية في حلب القديمة، وتنفيذ حملات لمعالجتها من خلال فريق عمل مشترك من شعبة المباني في المديرية، وشعبة المراقبة في مديرية المدينة القديمة بدعم فريق واليات من مجلس مدينة حلب، لضمان الحفاظ على الطابع التراثي للمدينة، ووضعها ضمن الإطار القانوني المناسب»، حسب ما أكد مدير مديرية الآثار والمتاحف في حلب في تصريح له.

وأكد على جهود المديرية الهادفة إلى تأمين الدعم اللازم لإعادة تأهيل وصيانة الآثار التي تدهور وضعها سواء من جراء الحرب أو بسبب الزلزال الأخير. ومنها متحف حلب الوطني، والأسواق القديمة وقلعة حلب بما تحويه من قاعة العرش، والأبواب الرئيسية، والمسجد الأيوبي والتي تحتاج إلى ترميم شامل لإعادتها إلى الخدمة وفتح أبوابها للزائرين مجدداً.

وبينت المديرية استعدادها للتعاون مع مختلف الجهات والمؤسسات المهمة بحماية التراث، للحفاظ على هذا الإرث التاريخي الذي يتطلب جهوداً محلية ودولية متواصلة للحفاظ على قيمتها التاريخية.

# هل نستطيع بناء اقتصادنا الوطني دون مساعدات من الخارج؟



يستمر وضع السوريين المعاشي بالندهور، ولا تظهر في الأفق بوادر تحسن حقيقي في أي مجال من مجالات الاقتصاد؛ فمن جهة ما تزال العقوبات مستمرة، وليس من الواضح إن كان سيتم رفعها في أي وقت قريب، بل وتشير التجربة التاريخية إلى أن احتمال رفعها بشكل حقيقي ما يزال بعيداً، رغم المحاولات كلها، التي يجري بذلها بهذا الاتجاه.

من جهة أخرى، ما تزال أوصال البلاد مقطعة بالمعنى الاقتصادي، ليس فقط بما يخص الشمال الشرقي والثروات الموجودة فيه، بل وحتى ضمن بقية المناطق في سورية حيث ما تزال مناطق عديدة تعيش اقتصادها الخاص، بسبب سيطرة فصائل بعينها عليها ما تزال تعرقل عملية خلق السوق الواحدة، وترفض التخلي عن مواردها ومعابرها وطرقها في إدارة مناطقها، رغم قبولها بضرورة حل الفصائل كلها، وحصر السلاح بيد مؤسسات الدولة.

يعول البعض على مساعدات يمكن أن تأتي من دول صديقة، أو استثمارات يمكن أن تأتي عبر رجال أعمال سوريين أو عرب أو أجانب، ولكن الواقع للأسف هو في مكان آخر تماماً؛ فالدول لن تقدم مساعدات ما دامت العقوبات قائمة، والاستثمارات الفردية لن تأتي ما دامت العقوبات قائمة... كما أن رأس المال بطبيعته جبان، سواء كان الحديث هو عن رؤوس أموال الدول الخارجية أو الأفراد، ولذا لن يقدم على الاستثمار قبل أن يتأكد من أن الأوضاع مستقرة فعلاً بالمعنى السياسي، ولن يقدم على الاستثمار في ظل بنية تحتية متهاكلة، وفي ظل تكاليف باهظة للكهرباء وغيرها من موارد الطاقة والمواد الأولية.

هذه الإحداثيات كلها، يمكن أن تصيب الإنسان بالإحباط؛ فالأمر يبدو كما لو أننا ضمن حلقة مفرغة لا يمكننا كسرها أو الخروج منها، وعلينا فقط أن ننتظر رافة ورحمة الخارج حتى يتحنن علينا فيساعدنا للوقوف على أقدامنا من جديد... ورغم أن البلاد بحاجة فعلاً للمساعدات، لكن في الوقت نفسه، لا يمكننا انتظار تلك المساعدات ولا التعويل عليها، لأنها يمكن ألا تأتي أبداً، أو على الأقل يمكنها أن تتأخر كثيراً، والأسوأ أنها لن تأتي دون شروط سياسية.

رغم هذه المعطيات كلها، فإن كسر هذه الحلقة ممكن وضروري، ويحتاج للعمل بشكل متوازٍ على ثلاثة أمور:

**أولاً:** الاستفادة من الصراع الدولي القائم بين الشرق والغرب، وخاصة بين الصين والولايات المتحدة، لتحصيل شروط أفضل للنهوض بالاقتصاد السوري؛ فليس من الصعب على الصين، مقارنة بالدول الإقليمية التي تجاورنا وترغب بمساعدتنا ولا تستطيع، أن تتجاوز العقوبات الأمريكية. مجرد التلويح بوجود

خيارات متعددة لدينا كسوريين، يمكنه أن يحسن ويخفف الشروط التي يحاول الغرب فرضها علينا.

**ثانياً:** ينبغي الدفع بالسبل الممكنة كلها نحو إعادة إنشاء السوق السورية الواحدة المتصلة، التي تعد أساساً لوحدة البلاد ووحدة الشعب، وأساساً لنهوضها من جديد، ودعامة أساسية للسلم الأهلي. بين أهم السبل لاستعادة السوق الواحدة، الحوار الوطني والمؤتمر الوطني وتوسيع المشاركة لتشمل القوى السياسية والاجتماعية السورية كلها.

**ثالثاً:** يمكننا كسوريين أن نبني نموذجاً اقتصادياً سورياً يتناسب مع ظروفنا الخاصة، ويستفيد من تلك الظروف. نقطة الانطلاق في هذه العملية هي تكوين خريطة استثمارية واضحة المعالم، ومستندة إلى القيم والميزات المطلقة ضمن الاقتصاد السوري، والتي توجد في أنحاء سورية كلها بالعشرات وبالمئات، وتحتاج استثمارات صغيرة ومتوسطة في معظم الحالات، ويمكنها أن تحقق عائدية عالية جداً، ما يحفز نمواً قوياً وتوزيعاً منصفاً للثروات... «الوردة الشامية، النباتات الطبية، حجر البازلت، غنم العواس... وغيرها الكثير».

**رابعاً:** ينبغي أن يتضمن النموذج الاقتصادي

الجديد، سلاسل إنتاج عنقودية مترابطة، تحقق أكبر قدر من القيمة المضافة... على سبيل المثال: يمكن لمزرعة أبقار أن تتحول إلى نقطة انطلاق في مشروع متكامل يحقق عائدية كبيرة، وذلك عبر ربطه بشكل مباشر وضمن سلسلة واحدة مع معامل لالبان والأجبان، ومع مصانع للجلود ومن ثم مصانع للجلود، ومع مسالخ للحوم ومعامل لتصنيعها وتعليبها، ومن الممكن أيضاً الاستفادة حتى من روث الأبقار في توليد الطاقة بالاستفادة من تقنيات التوليد البسيطة المستندة إلى غاز الميثان، ويمكن الاستفادة منه كسماد عضوي، وتكون مزارع الأبقار هذه مرتبطة بإنتاج زراعي يؤمن لها مدخلاتها... هذا المثال هو مجرد مثال واحد من عشرات الأمثلة التي يمكن للدولة أن تضعها ضمن خريطتها الاستثمارية، ويمكنها أن تقوم هي نفسها بها، أو أن تسمح للقطاع الخاص بأن يقوم بها مع مراعاة شروط محددة، بما يخص العمالة وأجورها وشروط حياتها، وبما يخص الأسعار المنطقية للمنتجات النهائية ضمن السوق الداخلية، والسماح حتى بالتصدير في حال كان ذلك متناسباً مع الوضع الاقتصادي

الداخلي.

**خامساً:** السؤال المحق الذي يمكن أن يطرح على بال أي شخص يحاول البحث عن حلول لوضع البلاد، هو سؤال الموارد: من أين سنأتي برأس المال؟ كيف يمكن تحقيق التراكم الأولي لإقلاع الاقتصاد من جديد؟ هناك مصادر متعددة، على رأسها ملكيات الفاسدين الكبار والمجرمين وتجار الحرب، التي يحق للسوريين عبر الدولة، وضع اليد عليها وتحويلها لموارد عملية الإنتاج الوطني، وهي مصادر وموارد ليست بالقليلة أبداً، ويمكنها أن تشكل جزءاً مهماً من الموارد المطلوبة للإقلاع. هناك أيضاً أموال الفاسدين الكبار ومجرمي السلطة السابقة التي في البنوك الخارجية، والتي ينبغي تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي للمطالبة بها والعمل على استرجاعها... ويمكن إضافة إلى هذين المصدرين التفكير بعقود T.O.B كأحد موارد التراكم الأولي، ضمن شروط معقولة، ومن ثم المساعدات، وآخر مصدر ينبغي التفكير فيه هو القروض، الذي ربما نحتاجه، وربما لا نحتاجه في حال تمكنا من العمل بشكل جدي على الموارد الأخرى.

## قاسيون

للإطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار